الحرية

اسبوعية
سياسية
عربية

■ عرض كتاب ■

الحركة النقابية في لبنان ١٩١٩ - ١٩٤٦



■ زيارة ملك السعوديّة للبنان : لقاء أطراف الأستغلال الأمبريالي وسيف الأمبرياليّة المرصّع

■ المقاومة والمصالحة أو قصّة الحل السلمي مكرّرة

■ أزمة الحزب القومي السوري : العلاقات الأقطاعيّة تبتلع المؤسّسات السياسيّة

المرسوم ١٩٤٣ بين موقف التجار المتصلّب وليونة الدّولة

■ بعد الانتخابات في صندوق الضمان الأجتماعي : هل يستطيع مجلس النقابة حمل مهماته؟

حل الدولة لمشكلة عدم تفرّغ الطلاب للدراسة : نحو جامعة لبنانيّة مشابهة للجامعات الخاصّة



موت عبد الناصر المباغت واحتضار الناصرية الطويل

خلال هذا العام الذي انقضى على وفاة عبد الناصر ، استمر في السياسة المصرية امران اساسيان : وقف اطلاق النار والعمل على انشاء « اتحاد الجمهوريات العربية » . كان عبد الناصر هو الذي وقع ميثاق طرابلس وكان هو الذي قبل مشروع روجرز واعلن على اثره وقف اطلاق النار . واستمر ايضا ما يلحق بهدين الامرين في السياسة الخارجية المصرية . فملاطفة الامبريالية الاميركية لاقناعها بـ « الضغط » على اسرائيل ما تزال قائمة وما يزال التقرب من الرجعية العربية يكملها ويضفي على الحكم المصري وجها مسالما لا خطر منه على المصالح الامبريالية في المنطقة . وما يزال الموقف من المقاومة الفلسطينية واليسار العربي يزداد نضوجا . كذلك لا يزال القادة السوفياتيون يهرعون مذعورين الى مصر كلما خطا الحكم المصري خطوة واسعة نحو واشنطن .. في هذا كله لا يزال الخط على حاله . فتبادل الزيارات بين فيصل والسادات يكمل ما بدأه مؤتمر الخرطوم عام ٦٧ ، وزيارة روجرز الى مصر تكمل جولات سكرانتون وسيسكو وروكفلر ، والمعاهدة التي جاء بها بودغورني الى القاهرة تعلن نضوج المخاوف التي حملها غروميكو ، الى العاصمة نفسها ، في العام الماضي .

لكن العقدة — عقدة الحل السلمي — ما تزال اياها ، رغم تواصل الجهود . فهي تجد أصلها في انحدار الناصرية ، بعد انفصال مصر وسوريا ، وفي استنفادها لطاقاتها في التغيير الاجتماعي منذ ١٩٦٤ وفي الهزيمة نفسها . فحين يتقرب عبد الناصر من فيصل ، في اعقاب الهزيمة ، لا يعني ذلك شيئا كثيرا ، في نظر الولايات المتحدة ، لانها تعلم تماما أن عبد الناصر لم يعد يشكل خطرا فعليا على نظام فيصل ، بعد الهزيمة . وهي تعلم انه لو تشكل مثل هذا الخطر — كما في حالة السنوسي والقذافي — فان ذلك لا يؤذي مصالحها فعلا .. فالقواعد العسكرية التي قد ترحل في هذه الحالة ، تناقصت قيمتها الاستراتيجية منذ تم تطوير سلاح الصواريخ . وتناقصت قيمتها المحلية ايضا مع انتقال عبء « مقاومة الشيوعية » الى الانظمة « الوطنية » نفسها . في هذا كله تبقى المصالح البترولية في معزل عن الخطر ، اي ان النظام المصري بات هو الطرف الضعيف — منذ عام ٦٧ — في علاقته بالامبريالية ، لانه لم يعد يملك ما يهددها به .. هذا بينما تملك هي سلاح الاحتلال الذي نتج عن الهزيمة وتنخر به شيئا فشيئا هيبة النظام المصري واشقائه ، اذ تثبت كل يوم لهذه الانظمة انها عاجزة عن خوض معركة التحرير .

عليه فان المعطى الاساسي في المنطقة اليوم هو انقلاب ميزان القوى بين الانظمة الناصرية الطراز والامبريالية عما كان عليه في نهاية الخمسينات . ولا ينفع « الاتحاد » في تغيير هذا المعطى ، لان الاتحاد لا يغير شيئا في قواعده المادية . فغايته الاولى هي المساندة المشتركة ، وهي ممكنة دونه كما ثبت في السودان اخيرا وثبت قبل ذلك في اليمن . وغايته الثانية هي استرجاع القناع القومي الذي كانت الانظمة تواجه به شعوبها في مرحلة الصعود . اي ان الاتحاد بات — بعد غياب عبد الناصر — نوعا من البديل لهذا الاخير . فعبد الناصر ايضا كان يحمل هالة الخمسينات وكان هو الامتداد الرئيسي من مرحلة الصعود الى مرحلة التراجع .

هذه الامور الثابتة في السياسة الخارجية المصرية ، اكتسبت حده جديده في التطبيق ، بعد غياب عبد الناصر . فقد بات مستحيلا على السادات ان يتكلف اللهجة التي خاطب بها سلفه نيكسون في خطاب أول أيار من العام الماضي . كان عبد الناصر يستطيع أن يشير انذاك الى أن « وحدة الامة العربية كاملة » في مواجهة العدوان ، رغم ظواهر الانقسام . وكان يعني بذلك ان هذه « الوحدة » قائمة خلفه هو وانه يستطيع — اذا تصلبت الولايات المتحدة — أن يحرك الشعوب العربية في وجهها وفي وجه حلفائها العرب وأن يعطل مصالحها في العالم العربي «لعشرات السنين» . ولم يكن هذا التهديد يقوم — بطبيعة الحال — على امكانات راهنة . فلو افترضنا ان عبد الناصر كان قادرا انذاك على تحريك تظاهرة معادية لاميركا هنا ، او على نسف مؤسسة أميركية هناك ، فان ذلك كان سيضعه في حالة مواجهة مع الرجعية العربية ، كان قد فقد وسائلها بعد الهزيمة .. لكن التهديد — رغم ذلك — كان يملك صدى تاريخيا ، يعيد الى الاذهان قناة السويس وغلوب باشا ونوري السعيد ، الخ .. هذا الصدى لا نجد له اثرا في توجه السادات الى واشنطن . لذلك يأتي تراجع الحكم المصري الجديد عاريا — أمام الجماهير — من كل بديل . فالحكم يتراجع لانه — بوضوح هذه المرة — لا يستطيع ان يفعل شيئا سوى التراجع .

ولقد كان محتما أن يؤدي التراجع هذه المرة الى انتصار الفريق الذي انعشته هزيمة حزيران ثم ضبطت صعوده تظاهرات التاسع والعاشر من حزيران . وهو الفريق الاقرب الى تطويع السياسة الداخلية لمقتضيات المصالحة مع الرجعية العربية والامبريالية .. كان ترددي الناصرية منذ سبع سنوات يبني القاعدة الماديه لعودة هذا الفريق . وكانت تدابير زكريا محي الدين ، ايام حكمه ، تواكب هذا البناء . ولم يتوقف البناء بعد الهزيمة ، بل تسارع ، ولم تكن عودة الفريق « اليساري » الى الواجهة تعني تعطيله فعلا ، بل كانت ترمي الى امتصاص نقمة الجماهير الشاعرة بخطورته . وكان التوازن الدقيق الذي حافظ عليه عبد الناصر توازنا بين هذين العنصرين : الاتجاه الاساسي « الرجعي » للنظام والواجهة « التقدمية » الموضوعة في مقدم النظام . وكان عبد الناصر قادرا على الموازنة بين الاتجاهين لانه كان ، هو نفسه ، غطاء لواحد منهما (الاتجاه الاساسي) وحاملا لشرعية الاخر (الذي كان هو الاساسي في مرحلة الصعود) . هكذا كان الاتجاه الرجعي يمتد في العمق تحت قناع موروث عن المرحلة السابقة ، يحجبه عن أبصار الجماهير . وحين سقط القناع — مع عبد الناصر — تولت الرجعية الجديدة ازاحة ما تبقى من المرحلة السابقة . فقد بات وزراء عبد الناصر نوافل يعيقون وجهتها دون أن يقدم لها احد منهم ما كان يقدمه عبد الناصر ، في مواجهة الجماهير .

•

حين وقعت هزيمة حزيران خرجت امعاء النظام المصري الى الهواء الطلق . فتكونت أمام الشعب المصري صورة فاقعة عما كان يحدسه ويعانيه منذ زمن طويل .. ظهرت « دولة المخابرات » وفساد القادة العسكريين وفضائح الادارة ، الخ .. شيء واحد لم يظهر للجميع انذاك ، هو ان الذي يختص بهذه المفاسد ، ليس طاقما بعينه بل هو النظام .. وان كل طاقم بديل سوف يصل الى الحالة نفسها حكما ما دام يعمل في عزلة عن رقابة الجماهير وما دامت قاعدة سلطته هي تفتت الحركة الجماهيرية . لهذا قبلت الجماهير المصرية ان يتولى عبد الناصر ابدال الطاقم الفاسد بطاقم جديد (جزئيا) يعيد الامور الى نصابها ويقود عملية التحرير .. لكن الجماهير باتت اكثر يقظة ، فكانت تهب للمحاسبة ، كلما انكشف التراخي او ظهرت الثغرات في سياق « التغيير » الجاري . وعندما بدا للحكم أن هذه اليقظة سوف تتنامى — ولو انه لا يتوانى عن قمعها — قام بشد ابصار الجماهير من ١٩٦٩ حتى منتصف ١٩٧٠ الى « حرب الاستنزاف » . كان مفترضا انذاك ان الطاقم « الجديد » يخوض ، على مراحل ، معركة التحرير ..

اليوم تخرج الى الهواء الطلق أمعاء هذا الطاقم الجديد نفسه . وحرب الاستنزاف متوقفة منذ عام وشهرين . والنظام لا يجد ملهاة للجماهير سوى الاستفتاءات المتلاحقة و « المبادرات » التي لا تزيده الا ذلا على ذل . واذا كانت المحاكمات الجديدة — شأنها شأن السابقة — تفضح اعوان عبد الناصر الاقربين ، فان عبد الناصر نفسه لم يعد هناك ليعيد تركيب القيادة مرة اخرى . لهذا يبدو الفريقان المتصارعان متساويين فعلا امام الجماهير المصرية ، اذا استثنينا كون واحد منهما في السلطة والاخر وراء القضبان . ثم ان « المحاضر » نفسها تتولى توزيع التهم على الفريقين . وهذا هو دون شك ما تنم عنه سرية التحقيق في مصر وعلنيته في لبنان وما يعرفه الشعب المصري حق المعرفة . لهذا (ولان عبد الناصر كان حيا) كانت محاكمات ١٩٦٧ املا جديدا (ما لبث أن خاب) وضعته الجماهير في النظام . ولهذا (ولان عبد الناصر قد مات) تبدو محاكمات ١٩٧١ مرحلة جديدة في يأس الجماهير من النظام وفي سياق استقلالها عنه . كانت الخيبة وراء احداث القاهرة والاسكندرية والمنصورة عام ٦٨ . واليأس والاستقلال هما اليوم ما تنم عنه احداث كمشيش وابو كبير وحلوان ، مهما كانت أسبابها المباشرة .

•

حين احتدم الصراع بين جماعة صبري وجمعة وشرف وجماعة السادات ، في ايار الماضي ، قامت الجماعة الاولى بتوزيع صور عبد الناصر على جميع شوارع القاهرة . وحين انتصرت الجماعة الثانية ، بادرت ، اول ما بادرت الى نزع الصور . كانت الجماعة الاولى تسترجع وجه عبد الناصر الخمسينات وتستقي منه قوة لها . وكانت الجماعة الثانية تعلن أن عبد الناصر هو بطل مرحلة انتهت وانه كان جسرا بين هذه المرحلة وبين مرحلة اخرى لم تكن قد اكتملت مقوماتها بعد ، وان هذه المقومات قد اكتملت الان وان ناصرية السبعينات لم تعد في حاجة الى عبد الناصر .. كان أنور السادات يعلن — مرة اخرى — ان عبد الناصر قد مات !..

الاسبوع في سطور

■ بيان للجبهة الشعبية الديمقراطية :

□ الجبهة تفضح حقيقة المواقف المزدوجة لبعض عناصر اللجنة التنفيذية بشأن الوساطة

فوجئت قيادة الجبهة الديمقراطية منذ يومين بحملة دعاوية واسعة لتشويه موقف الجبهة من مؤتمر جدة بحجة ان الرفيق ياسر احد اعضاء قيادة الجبهة قد طلب بشكل شخصي من وفد اللجنة التنفيذية المسافر الى جدة بذل الجهود من أجل اطلاق سراح الرفيق صالح رأفت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية وقد تضمنت هذه الحملة المشبوهة توزيعا واسع النطاق لصورة عن رسالة الرفيق ياسر الشخصية المتضمنة هذا الطلب مع تعليق مذيل بتوقيع « اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير » يحاول كاتبوه أن يلقوا ظلالا من الشك حول صلابة موقف الجبهة الديمقراطية المعارض بحزم لمؤتمر جدة ولاي تفاوض او مصالحة مع النظام الرجعي في الاردن. ان اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية تؤكد من جديد الحقائق التالية :

١ — ان قيادة الجبهة الديمقراطية لم يكن لها اي علم مسبق بالرسالة المذكورة ولا باي طلب موجه الى وفد اللجنة التنفيذية لمؤتمر جدة لطرح موضوع اطلاق سراح الرفيق صالح رأفت في المؤتمر وان الجبهة لم تكلف الرفيق ياسر او اي عضو من اعضائها باثارة هذا الموضوع رسميا او شخصيا مع اللجنة التنفيذية او اي من أعضائها .

٢ — ان الرسالة المذكورة قد وجهت من قبل الرفيق ياسر الى احد اعضاء اللجنة التنفيذية بشكل شخصي دون علم قيادة الجبهة وكما هو واضح من نص الرسالة ان الرفيق ياسر يتعهد ببحث الموضوع فيما بعد مع قيادة الجبهة للموافقة عليه مما يؤكد أن هذه الموافقة لم تكن حاصلة عند توجيه الرسالة .

٣ — لقد اجتمعت قيادة الجبهة الديمقراطية فور اخذها العلم بهذه الرسالة وقررت تخطئة التصرف الفردي الذي وقع فيه الرفيق ياسر باعتباره يتناقض مع خط الجبهة واساليب عملها وموقفها الثوري الحازم من واسطة جدة وكلفت قيادة الجبهة الرفيق ياسر بنشر نقد ذاتي علني للجماهير نورد نصه الكامل الى جانب هذا البيان .

ان هذه الحقائق والقرارات تنهي موضوع الرسالة الذي أثير حوله كل هذه الضجة المفتعلة وتؤكد بشكل واضح ان الجبهة الديمقراطية ليست مسؤولة عنها او عما جاء فيها وانه ليس ثمة من مبرر منطقي لاستغلالها من اجل التشكيك بمواقف الجبهة المعلنة برفض وادانة مؤتمر المصالحة المشبوه المنعقد الان في جدة .

الا ان اللجنة المركزية للجبهة الشعبية الديمقراطية تود أن تبدي اسفها وامتعاضها الشديد من الاسلوب المبشع الذي تم به الحصول على هذه الرسالة واستغلالها للتشهير والابتزاز السياسي بطريقة هي اجدر برجال المخابرات المضادة للثورة منها بقادة سياسيين في حركة ثورية . ان العناصر اليمينية في اللجنة التنفيذية التي ضربت عرض الحائط بكافة الاصوات المعارضه التي ارتفعت من صفوف الجماهير رافضة المصالحه المشبوهة وفضلت أن تختار الحفاظ على علاقتها مع الرجعيه العربية المتواطئه مع نظام حسين بدلا من علاقتها مع الجماهير الثورية المناضلة ضد الرجعيه، هذه العناصر اليمينية بعد أن عجزت عن مجابهة موقف الجبهة الديمقراطية المنسجم مع رأي الجماهير بوسائل الحجة والاقناع المنطقي ، لجأت الى اساليب الخداع والتشهير من اجل تحويل الصراع الدائر من نضال ضد المصالحة والوساطة ، الى صراع وهمي حول رسالة شخصية لا تمثل موقفا سياسيا.

لقد اعطت هذه العناصر وعدا للرفيق ياسر بان تطرح مسألة اطلاق سراح الرفيق صالح رأفت في بداية اجتماعات مؤتمر جدة . الا انه اتضح فيما بعد أن هذا الوعد لم يكن سوى مناورة بشعة لاستدراج الجبهة الديمقراطية وتشويه مواقفها . لقد كان الاجدر بهذه العناصر ، البارعة جدا في فن المناورة والتي تعرف جيدا ليس فقط كيف يورد الابل بل من اين تؤكل الكتف أيضا ، كان الاجدر بها أن تناور ليس ضد الجبهة الديمقراطية التي هي رفيقة السلاح بل ضد الرجعية الاردنية من اجل اطلاق سراح الرفيق صالح ، زميلها في عضوية اللجنة التنفيذية والذي لا يزال يتعرض للتعذيب الشديد على ايدي جلادي نفس النظام الذي يجلس معه وفد اللجنة التنفيذية الان الى طاولة واحدة في جدة .

واذا كانت هذه العناصر تحاول ان توحي للجماهير بان الجبهة الديمقراطية تتخذ مواقف مزدوجة ومتناقضة من موضوع الوساطة ، فاننا لا نجد مناصا من فضح جميع المواقف المزدوجة التي كانت تعلنها هذه العناصر لتلحسها فيما بعد متخذة مواقف عملية مناقضة لها تماما ومخالفة لكافة قرارات المؤسسات القيادية لحركة المقاومة وعلى رأسها المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية نفسها .

اولا بتاريخ ١٩ تموز ١٩٧١ اتخذ المجلس الوطني التاسع الذي انتخب هذه العناصر لعضوية اللجنة التنفيذية قرارا ينص بالحرف على أن « كافة فصائل المقاومة الفلسطينية مطالبة بالمساهمة بالنضال .. من اجل حكم وطني ديمقراطي في الاردن يخدم مصالح الجماهير الاردنية ويشكل حماية حقيقية للثورة الفلسطينية » كما اعتبرت قرارات المجلس ان قيام الحكم الوطني الديمقراطي هو الضمانة الوحيدة لحماية الثورة الفلسطينية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وقرر المجلس تكليف اللجنة التنفيذية باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذه القرارات . الا أن اللجنة التنفيذية نفسها ضربت قرارات المجلس عرض الحائط ووافقت بعد ذلك بشهرين فقط على التفاوض مع النظام العميل والمصالحة معه بدلا من النضال ضده من اجل نظام وطني ديمقراطي .

ثانيا — بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٧١ اسفر اجتماع اللجنة التنفيذية نفسها عن اتخاذ قرارات تؤكد « ان النظام الاردني بات عقبة حقيقية في وجه استمرار طريق الكفاح المسلح واسوره » واكدت مذكرة اللجنة التنفيذية المرفوعة بهذا التاريخ الى الملوك والرؤساء العرب « ان النظام الاردني يمثل عقبة في طريق التحرير ... وان هذا النظام قد قطع بنفسه كل علاقاته المعربية عبر تنصله من اتفاق القاهرة واتفاقية عمان » وطالبت المذكرة « بالاقرار بحق الثورة الفلسطينية ومساندة الجماهير العربية لها بالنضال من اجل قيام حكم وطني ديمقراطي يوطد وحدة الشعب والضفتين ويضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني » . الا ان جميع هذه القرارات لم تلبث ان تبخرت من أذهان البعض من السادة أعضاء اللجنة التنفيذية نفسها عندما لاحت أول فرصة لمصالحتهم مع نفس النظام الاردني الذي يمثل عقبة حقيقية في طريق التحرير فتهالكوا على انتهاز هذه الفرصة والموافقة على التفاوض معه.

ثالثا — بتاريخ ١٤-٨ اتخذت اللجنة التنفيذية نفسها قرارا برفض التفاوض مع حكومة وصفي التل أو من يمثلها . وقد تم تبليغ هذا القرار في اليوم التالي الى السادة رؤساء الاتحاد الثلاثي اثناء اجتماعهم في دمشق حينذاك من قبل وفد اللجنة التنفيذية الذي ضم الاخوة ابو عمار وخالد الحسن وكمال ناصر . وبعد ذلك باسبوعين فقط تم لحس هذا القرار واجتمعت نفس اللجنة التنفيذية لتبحث في تشكيل وفدها الى اجتماع جدة للالتقاء بوفد يمثل حكومة الجلاد وصفي التل .

رابعا — بتاريخ ٨-٩ اصدر الاخ ابو عمار تصريحا صحفيا قال فيه بالحرف الواحد انه يوافق على الوساطة من حيث المبدأ الا انه يعتبر ان تشكيل الوفد الاردني الى مؤتمر جدة (برئاسة رياض المفلح) يقصد به افشال الوساطة ولذلك قررت اللجنة التنفيذية عدم ارسال وفدها الى جدة . بعد هذا التاريخ باسبوع واحد فقط كان وفد اللجنة التنفيذية يجلس الى طاولة واحدة مع نفس الوفد الاردني برئاسة رياض المفلح نفسه .

ان الجبهة الديمقراطية ، اذ تضطر الى فضح هذه الوقائع كلها لتؤكد أن اساليب الخداع والتضليل التي تمارسها العناصر اليمينية من اجل تمييع المعارضة الجماهيرية الواسعة لموقفها المتخاذل والمساوم ، هذه الاساليب لن تنطلي على جماهير شعبنا . واذا كانت هذه العناصر تشكك بموقف الجبهة الديمقراطية لان احد عناصرها قد تصرف تصرفا فرديا خاطئا يتناقض مع خط الجبهة العام والمعلن ، فانه لمن باب اولى ان تتجه اصابع الاتهام والشك الى العناصر اليمينية نفسها التي اتخذت كل هذه المواقف المتناقضة خلال شهرين من اجل تمرير مؤامرة المصالحة الرجعية على جماهيرنا .

اننا نحذر هذه العناصر من مغبة الخط الذي تسير فيه والذي سيؤدي [illegible]

٢٤-٩-١٩٧١

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

نص النقد الذاتي الذي كتبه الرفيق ياسر

يا جماهير شعبنا العظيم

ايها الرفاق في الجبهة الشعبية الديمقراطية

[illegible]

وبعد هذا فقد تم نقاش الموضوع بكامله داخل قيادة الجبهة وتم اتخاذ سلسلة من القرارات السياسية والتنظيمية ، ومن بينها تكليفي باصدار نقد علني [illegible]

الحرية — صاحب الامتياز: محسن ابراهيم — المدير المسؤول: حسن فخر — مدير الادارة: ياسر نعمه — مكاتب الادارة والتحرير: شارع الحمصاني [illegible] — هاتف ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ — بيروت — لبنان

وفد الجبهة الشعبية لتحرير الخليج يزور موسكو

ويتحدث عن دعم الاتحاد السوفياتي لثورة ظفار ولحركة التحرر الوطني العربية ويشيد بقرارات المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي

زار الاتحاد السوفياتي بدعوة من اللجنة السوفياتية لتضامن بلدان اسيا وافريقيا وفد الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي . وقد تحدث رئيس الوفد ، أحمد عبد الصمد ، عضو اللجنة التنفيذية للقيادة العامة للجبهة مجيبا على بعض الاسئلة :

— ما هو رايكم بدور الاتحاد السوفياتي والاسرة الاشتراكية في دعم حركة التحرر الوطني في الجنوب العربي ولا سيما في ظفار ؟.

— يستخدم الاتحاد السوفياتي ، هذه الدولة الكبرى التي هي في طليعة الاسرة الاشتراكية ، قدرته الاقتصادية والعسكرية الضخمة من اجل دعم شعوب مختلف بلدان العالم ضد الامبريالية العالمية والرجعية .

ان الاتحاد السوفياتي وبلدان الاسرة الاشتراكية ، الامينة لمبادىء الماركسية — اللينينية التي تعلن تحالف البروليتاريا العالمية مع الشعوب المضطهدة ، قد منحت وتمنح دائما مساعدة متنوعة الى كل الامم والشعوب المناضلة في سبيل الحرية والاستقلال ومن بينها شعوب الجنوب العربي المضطهدة .

وأكد المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي الذي ساهم بنصيب كبير في العملية الثورية العالمية، اكد بقوة جديدة امانة الاتحاد السوفياتي وبلدان الاسرة الاشتراكية الاخرى لسياسته المبدئية في النضال ضد الامبريالية والرجعية والصهيونية على النطاق العالمي . ونحن نرى ان قرارات المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ستلعب دورا اساسيا بالتوطيد المتواصل لكل جبهة الشعوب المعادية للامبريالية .

اما علاقات شعب ظفار ومنظمته الطليعية ، الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، مع الاتحاد السوفياتي وبلدان الاسرة الاشتراكية فينبغي التاكيد بأن المستعمرين الانكليز والامبريالية العالمية وكذلك اذنابهم في البلدان العربية لم يستطيعوا ، بالرغم من كل مكائدهم عزل حركة التحرر الوطني في ظفار عن الحركة الثورية العالمية وعن الماركسية اللينينية ، المفهوم الاكثر تقدمية عن العالم .

ونستطيع ان نقول عن يقين اننا نعتمد في نضالنا على دعم وتضامن الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى التي تشكل نواة القوى التقدمية في العالم باسره . وسنوطد بمقدار اكبر هذا التضامن الكفاحي .

— ما هي اهمية زيارة وفدكم الى الاتحاد السوفياتي بالنسبة لقضية توطيد التضامن بين الاتحاد السوفياتي والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ؟

— هذه ليست بالزيارة الاولى التي يقوم بها ممثلو الجبهة الى الاتحاد السوفياتي .

فهذه الزيارة تهدف ، كالزيارتين السابقتين ، للتحدث الى الشعب السوفياتي عن النضال الذي يخوضه مواطنو ظفار وتنفيذ قرارات المؤتمرين الثاني والثالث للجبهة حول توطيد روابط الصداقة المتعددة الاشكال مع الاتحاد السوفياتي . ونحن نعتبر أن زيارتنا قد كانت مثمرة . وكانت كل لقاءاتنا مع السوفياتيين ومع الشخصيات العامة في الاتحاد السوفياتي دليلا بليغا على أن الشعب السوفياتي يدعم بالاجماع النضال الثوري في ظفار ويعلن استعداده بأن يوطد بمقدار اكبر التضامن مع وطنيي ظفار .

ونستطيع ان نقول اذن لشعبنا ان الهدف الاكبر لزيارتنا قد تم بلوغه بنجاح ، توطيد الصداقة مع الاتحاد السوفياتي الحليف الرئيسي لحركة التحرر الوطني العالمية وكل الشعوب المضطهدة .

— ما هي انطباعاتكم عن الاتحاد السوفياتي ؟

— من الصعب في هذه المقابلة القصيرة تعداد كل ما شاهدناه فقد زرنا موسكو عاصمة الاتحاد السوفياتي وزرنا لننغراد مهد الثورة الاشتراكية، واذربيجان السوفياتية واطلعنا على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب السوفياتي . وشاهدنا بأعيننا مدى عمق التحولات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي نتيجة لانتصار ثورة اوكتوبر الاشتراكية المعظمى التي حققها الحزب الشيوعي برئاسة لينين العظيم .

وأود التوقف بصورة خاصة على النجاحات المحرزة في تطوير الامم التي كانت متخلفة في الماضي وعلى التقدم بحقل التعليم وعلى التحرر التام للمراة في الاتحاد السوفياتي والشيء الاساسي هو أن الشعب السوفياتي يقف بثبات الى جانب الامم المضطهدة وحركة التحرر الوطني في النضال ضد الامبريالية العالمية .

بيان الاتحاد الوطني لطلبة المغرب حول أحكام محكمة مراكش

أصدر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (اللجنة التنفيذية) البيان التالي حول الأحكام التي صدرت من قبل محكمة مراكش ضد الوطنيين والتقدميين المغاربة :

بعد أن استغرقت محاكمة مراكش الصورية مدة تجاوزت ثلاثة اشهر ، وبعد أن اجتازت مسرحية المحاكمة سلسلة من المراحل المختلفة التي كشفت فراغ الملفات الملفقة التي صنعها البوليس ، وبعد أن ظهرت حقيقة التهم المزورة التي وجهت الى المناضلين « المتهمين » اصر الحكم الرجعي على تنفيذ مخططه الاجرامي فاصدر احكامه الانتقامية في حق المناضلين « المتهمين » الذين عبروا بالاجماع طوال مراحل المحاكمة الصورية عن مواقفهم السياسية الصامدة التي حطمت كل المزاعم المغرضة وسجلت ضمن صفحات تاريخ شعبنا الكادح صفحة جديدة من الصمود النضالي الباسل بالرغم من مختلف اساليب التعذيب والتنكيل التي تعرضوا لها .

واذا كانت المحاكمة الصورية حلقة ضمن مسلسل المخطط الاقطاعي الرجعي تستهدف تصفية المواقع الثورية ببلادنا وايقاف المد التحرري الذي يتصاعد باستمرار ، فان السلوك الرائع للمناضلين المحاكمين جاء ليؤكد من جديد استمرار حركة التحرير الشعبية في بلادنا ، بالرغم من القمع الفاشستي ، وقد تصاعدت هذه الحركة التحررية نتيجة تاييد والتفاف الجماهير الشعبية المواسعة حول مبادىء التحرر من الاقطاع والاستعمار الجديد وبناء المجتمع الاشتراكي ، هذه المبادىء التي تشكل الاسباب الحقيقية والعميقة لافتعال الحكم الرجعي لمحاكمة مراكش الصورية التي جاءت لتفضح ابواق الدعاية المغرضة الرسمية منها والانتهازية التي حاولت وبدون جدوى تشكيك الجماهير الشعبية في حركتها التقدمية وقدرتها على مواصلة المسيرة النضالية . غير أن التحركات الشعبية الواسعة قد صاغت الادانة الصارمة لمؤامرة الحكم التصفوية (مسيرة فاتح ماي ١٩٧١ ، مظاهرات ١٧ ماي و١٣ و ١٤ و ١٥ يونيو ٧١).

كما ان التضامن الفعال لجميع القوى الديمقراطية والتقدمية العربية والعالمية مع المناضلين «المتهمين»، من مهرجانات وتجمعات وعرائض وبيانات ومظاهرات، وجهت ضربة قاضية الى الحكم الرجعي المغربي الذي حاول عبثا ضرب الحصار على الحركة التقدمية المغربية .

بعد اسابيع من التحقيقات امام المحكمة برهن المناضلون « المتهمون » خلالها تؤازرهم هيأة الدفاع على فراغ التهم الموجهة اليهم ، وجاء «ممثل النيابة العامة » ليكتفي بتلاوة محاضر الشرطة بعد أن عجز عن تقديم مرافعة تتضمن « الادلة المطلوبة » .

وكان الموقف الجماعي للمناضلين « المتهمين » هو رفض المرافعة حول احكام مبنية على محاضر الشرطة المزورة في جو من الارهاب والتعذيب، خاصة وان قادة المقاومة وجيش التحرير الذين وهبوا انفسهم وطاقاتهم لتصفية الاستعمار ورواسبه ، طالبت « النيابة العامة » برؤوسهم بعد أن وصفتهم « بأبطال الاجرام » وهكذا حوكم مجموع المناضلين « المتهمين » بسبب افكارهم السياسية التقدمية ، حيث تجلى ذلك واضحا في اعتبار « ممثل النيابة العامة » : ان الدفاع عن المبادىء الاشتراكية جريمة تهدد « سلامة الدولة » .

هكذا صدرت احكام انتقامية مختلفة في حق المناضلين الاتحاديين تقضي اعدام خمسة منهم وبمدد مختلفة في حق الاخرين .

وهكذا اصبح قادة المقاومة وجيش التحرير وابرز مناضلي الحركة الشعبية للتحرير يتلقون نفس اساليب التعذيب ونفس الاحكام التي اصدرها الاستعمار في حقهم .

ان اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب تعلن باسم الحركة الطلابية المغربية المناضلة ادانتها الصارمة للاحكام الانتقامية الجائرة الصادرة في حق المناضلين الاتحاديين ، وتوجه نداء نضاليا حارا الى جميع المنظمات الديمقراطية والتقدمية الوطنية منها والدولية ، لمضاعفة مساندتها للمناضلين المحاكمين والعمل بتكاثف وتنسيق على تصعيد ضغطها الجماهيري لالغاء كل الاحكام الصادرة ضد هؤلاء المناضلين التقدميين وللدفاع عن الحريات السياسية والديمقراطية ورفع حالة الحصار والقمع الموجه ضد القوى التقدمية والوطنية بالبلاد .

■ جبهة المقاومة الشعبية السودانية تدعو لاسقاط حكم النميري ومجابهة الرجعية الجديدة بقيادة السادات والقذافي

تشكلت مؤخرا جبهة تضم عددا من الاحزاب والمنظمات الوطنية والديمقراطية في السودان، ومن بينها الحزب الشيوعي ، اطلقت على نفسها « جبهة المقاومة الشعبية السودانية » . وقد اصدرت « أمانتها العامة المؤقتة » البيان التالي الى الجماهير السودانية :

« ايها الزملاء والاخوة ،

في ظل الظروف الراهنة التي تجتازها بلادنا تحت ضغط الارهاب الدموي الذي رزحت تحته البلاد من جراء تسلط الطغمة الديكتاتورية التي استباحت حرمات الامة السودانية وداست مقدساتها وكرامتها رأينا نحن ممثلي الحزب الاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني وحزب الامة واتحاد نقابات العمال السوداني واتحاد الشباب ، واتحاد الطلبة السودانيين الدعوة الى مؤتمر القيادات الشعبية يعقد خلال الاسبوع الاول من شهر اكتوبر (تشرين الاول) المقبل لبحث المواضيع التي اقرتها الامانة الموقتة لجبهة المقاومة الشعبية في اجتماعها الموسع الاخير ، وهذه المواضيع هي :

١ — اعادة تنظيم الجبهة من ناحية العمل السياسي داخل البلاد .

٢ — تنظيم الطلاب السودانيين في اوروبا الغربية واوروبا الشرقية والبلدان العربية في رابطة واحدة ووضع برنامج عمل دعائي لها لمواجهة حملات التضليل التي تشنها الديكتاتورية العسكرية على النطاق العالمي .

٣ — وضع خطة متكاملة للعمل الجبهوي في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية كمقدمة ضرورية لاطاحة الديكتاتورية العسكرية .

٤ — تقييم احداث الفترة الماضية .

وفي غضون ذلك ، وحتى فترة انعقاد المؤتمر اتخذت الامانة العامة الموقتة للجبهة عدة قرارات تنظيمية تتعلق بتفرغ عدد من اعضائها للعمل السياسي والتنظيمي ولمواجهة النشاط التخريبي الذي تمارسه اجهزة ما يسمى بالامن القومي التي انتشرت في كثير من الاوساط السودانية في اوروبا الشرقية واوروبا الغربية والتي يجري حصرها الان توطئة لكشفها على اوسع نطاق ممكن وعزلها تماما عن الاوساط السودانية ..

وكذلك تم تعيين عدد من المسؤولين السياسيين والتنظيميين لتسهيل عملية الاتصال المستمر بين الامانة العامة ومختلف قطاعات الجبهة داخل البلاد وخارجها وتنسيق العمل مع العناصر الوطنية من اخواننا الجنوبيين والعمل على استقطاب تاييد وعطف الراي العام العربي والاوروبي لجانب قضية الحرية والديمقراطية والوحدة الوطنية في السودان .

ايها الزملاء والاخوة ،

ان القضية التي تواجهنا اليوم قضية معقدة تحتاج الى قدر كبير من الصبر والثقة والعمل السياسي الشجاع ... لاننا لو كنا نواجه عدوا محليا لهان الامر ، لان عملية اسقاطه لا تحتاج الى اكثر من أربعين دقيقة كما حدث في ١٩ يوليو (تموز) الماضي ، ولكننا نواجه تحالفا شيطانيا ممثلا في السادات والقذافي وخلفهما كل امكانات الاستعمار واجهزته، الامر الذي يتطلب منا جهدا مضاعفا وعملا متصلا لتعبئة كل الجهود والامكانات لمصلحة قضية الحرية والديمقراطية في السودان .

٢٤-٩-١٩٧١ م » .

شؤون محلية

المرسوم ١٩٤٣
بين موقف التجار المتصلب وليونة الدولة

بعد ثمانية أيام على اضراب التجار احتجاجا على المرسوم ١٩٤٣ القاضي بزيادة الرسوم الجمركية على ٤٥٠ صنفا ، أعلن مجلس ادارة جمعية التجار توقيف الاضراب على مسؤوليته دون العودة الى الجمعية العمومية ، وذلك لسببين أساسيين : الاول ارتفاع نسبة التجار الذين فتحوا محلاتهم . والثاني ضمانات ما يزيد عن ٥٠ نائبا بالغاء المرسوم .

منذ اللحظة الاولى لصدور المرسوم تحدى التجار المسلوك السياسي للقوى الطبقية المختلفة في التركيبة الاجتماعية في لبنان بحيث طابقت الافعال الاقوال نسبيا عكس ما كان يحدث دائما لجهة تغطية المواقف الحقيقية بكلام وتصريحات تجافيها وتخفيها .

تصلب التجار

منذ البداية أعلن التجار رفضهم للمرسوم وتداعوا الى اضراب اقرته جمعيتهم العمومية وحصرت حق مجلس الادارة بالعودة عن الاضراب بموافقة الجمعية العمومية نفسها . وانعقدت الجمعية اكثر من مرة لتقرر استمرار الاضراب رغم ليونة رئيس الحكومة وزيارة الملك فيصل والسياحة بحجة أن الاقتصاد اللبناني المرتكز على حرية التجارة والتبادل يتعرض للضرب بالتدخل بـ « حريته » .

والحقيقة أن المرسوم سيجبر التجار على اعادة النظر بموازناتهم وعلاقاتهم بأسواق الاستيراد والتصدير خلال هذه الفترة — التي يمكن أن تطول — قد تتعرض أرباحهم للتدني . من هنا كان سلوكهم طيلة فترة الاضراب وحتى تعليقهم له مع الامتناع عن سحب البضائع التي أصابتها الزيادة من الجمارك ، يتميز بحدة بالغة ليس الانفعال بجمعياتهم العمومية ومناداتهم باقالة سابا المظهر الوحيد لهذه الحدة . فاعتبارهم أن العودة عن المرسوم هي المقابل الوحيد لتوقيف الاضراب ولو تعرضت البلاد لازمة وزارية . ثم توقيفهم الاضراب بعد ضمان موقف ما يزيد عن ٥٠ نائبا مؤيدا لهم وتقديم سابا لاستقالته رغم رفضها ، ثم الاعلان بتوقيف الاضراب مؤقتا ليتسنى للمجلس النيابي الذي ضمت موافقته سلفا الدرس واتخاذ القرار .

هذه الحدة في سلوكهم السياسي تفضح كل مواقفهم السابقة من كل اضراب تقوم به الفئات الشعبية والطلابية على أنه يهدد الاستقرار ويسيء لسمعة لبنان . اما اضرابهم هم فلا يعرض الاستقرار للفوضى والسمعة للضياع لانه استقرارهم وسمعتهم .

الدولة

في اعلانها زيادة الرسوم الجمركية بغية توفير واردات اضافية للخزينة ، كانت الدولة تتوقع رد فعل التجار ، لذا أعلن ان المرسوم بحث بسرية بالغة لم يعرف به الا شخصان ، وذلك ليفسح المجال أمام الحكومة للمناورة والتراجع ، وهذا ما مثله سلوك رئيس الحكومة طيلة فترة الاضراب ، من دعوته للحوار الايجابي واستعداده للعودة عن بعض ما ورد في المرسوم ، أي اقرار امكانية تعديله ، ولكن تعنت التجار هو الذي حال دون نجاح المفاوضات ، ثم تراجع سابا واعلان استعداده للتعديل أيضا رغم تعنته وتحديه السابقين ، وغياب رئيس الجمهورية عن المواجهة واعتبار نفسه فوق الصراع منتظرا أن يحسم الحوار المسألة ليتدخل مع علمه منذ الاساس بالمرسوم .

كل ذلك يفضح سلوك الحكومة تجاه قطاع أساسي من قطاعات الاقتصاد اللبناني، المسلوك اللين المعترف بتسرعه نسبيا والداعي الى تفهم موقفه بانه يعدل بين كل الطبقات ، هذا الموقف يفضح بين سلوك الحكومة هذا وسلوكها تجاه الفئات العمالية والطلابية من حيث تهديد الحكومة للعمال بالمصادرة والصرف الجماعي وحرمان الطلبة من السنة الدراسية أو اهمالهم فترات طويلة لامانته اضرابهم ببطء . يرافق ذلك كله قمع مباشر يتصدى رجال الامن فيه للمتظاهرين أو المضربين ، وتتدخل كل الهيئات في حملة واحدة . والحكومة ورئيس الحكومة التي ترفض الحوار تحت ضغط الاضراب نراها اليوم ، مع رئيسها ، تزحف على بطنها مقدمة التنازلات للتجار طالبة منهم قبول الحوار .

أما مجلس النواب الذي نام من ٢٣ نيسان ١٩٦٩ حتى تشرين في أحد أزمة مر بها لبنان منذ سنوات ، فقد تداعى اليوم بسرعة بالغة لفتح دورة استثنائية لمعاقبة الحكومة على مرسومها مهددا بحجب الثقة عنها اذا لم تتراجع عن المرسوم ملمحا لاحتمال اصدار قانون يلغي المرسوم الحكومي . هذا المجلس الذي ينام كأهل الكهف خاصة في الازمات الكبيرة ، أطل برأسه اليوم وكأنه الموجود أبدا ، وذلك فقط لان التجار هم المعرضون اليوم للاصابات . وهذا يفضح الصلة الفعلية بين التجار والنواب ، وكون أغلبية النواب تجارا أو محامين وكلاء للتجار وأصحاب شركات استيراد وتصدير ، وهذا أيضا يؤكد بأن الدولة ، مهما أدعت حق تمثيل مجموع الطبقات ، لا تمثل سوى الطبقات الرأسمالية .

أرتباك الصناعيين

في الفترة الاخيرة للاضراب تحركت جمعية الصناعيين ، ولكن بارتباك شديد ، فهي ، من جهة ، لا تريد الغاء المرسوم ولا تريد اقراره كليا من جهة أخرى . وهكذا لم تتحرك منذ البداية مع أن ذلك كان من واجبها باعتبار المرسوم هو لحماية الصناعة ، وكان من واجبها أيضا أن تقدم دعما مباشرا للمرسوم لا أن تنتظر استقرار علاقات القوى ثم تحدد مواقفها تبعا لذلك ، حتى ان تداعيها للاجتماع لم يحصل الا بعد افتتاح الدورة الاستثنائية للمجلس النيابي ، وهي بذلك كانت تخاف من ارتفاع اسعار بعض المواد الاولية التي تستعملها في صناعتها ، ونسبة هذا الارتفاع على كلفة انتاج السلع المصنعة ، ومن ثم تقبل السوق لهذه السلع رغم الطعن بجودتها قياسا بجودة السلع الاجنبية . فالصناعيون لم يكونوا قد وازنوا بين ارتفاع كلفة الانتاج ومقدار الاستفادة من الحماية التي يؤمنها لهم المرسوم ١٩٤٣ ، لذلك كان موقفهم مرتبكا ، رغم عطفهم الشكلي على المرسوم .

الطبقات الشعبية والحركة النقابية

تخوفت الحركة النقابية منذ اللحظات الاولى من احتمال ارتفاع مستوى المعيشة نتيجة ارتفاع اسعار ٤٥٠ صنفا ، لم تعتبرها كلها من الكماليات واختلفت مع الحكومة حول تفسيرها للسلع الكمالية ، وما يمكن أن ينتج عن ارتفاع الاسعار من تدن فعلي للاجور وامتصاص هذه الزيادة كل الاجور التي أقرت بعد ٢٥ أيار .

ولكن موقف الحركة النقابية لم يزد عن اصدار بيان يتخوف من الغلاء دون أن يقدم للحركة العمالية أية امكانية موقف واع يميز بين ضرورة حماية الصناعة الوطنية وبين عدم ارتفاع الاسعار ، ودعوة العمال الى اجتماعات وندوات تشرح فيها ضرورة حماية الصناعة من خلال تفنيد المرسوم ، وضرورة عدم ارتفاع الاسعار مع تحضيرهم لمطالبة مشروعة بزيادة الاجور مما يشكل ضغطا فعليا يجبر الحكومة على الابقاء على النصوص التي تساهم بحماية الصناعة الوطنية ولا ترفع الاسعار مع كشف سلوك الطبقات كافة والحكومة خاصة تجاه مرسوم من هذا النوع ، ومواقفهم اثناء الاضراب وتمايزه عن مواقف التجار والصناعيين والحكومة من موقفهم من اضراب عمالي وطلابي يفضح الوحدة التي تجمعهم لدعم ادارة مصرف الفرست ناشيونال تجاه صرف مستخدم ، ودعم اصحاب معامل النسيج بصرف مئات العمال دون أن يرف جفن واحد للتجار والحكومة ودون أن يتداعى مجلس النواب لفتح دورة استثنائية . كما يمكن فضح عدم اهتمام الحكومة بالفئات الشعبية من خلال التوكيد على أن المرسوم لا شك سيرفع معه كافة اسعار السلع التي شملها المرسوم والتي لم يشملها ، يعزز ذلك عدم توفير الدولة لاية امكانية مراقبة الاسعار ولا توفير مشاريع تعاونيات استهلاكية تخفض الاسعار وتبيان أن الدولة عندما احتاجت لتغذية موازنتها من خلال المس بمصلحة التجار فعلت ذلك بحذر وسرية واحتمالات عودة واسعة بينما تشرب حليب السباع عندما تتصدى للفئات الشعبية .

خلاصة

لا شك أن المرسوم أن لم يلغ كليا (١) فسوف يعدل بصورة تقارب الغاءه ، وهكذا يكون التجار ومعهم الطبقات المهيمنة قد انتصروا وأعيدت الدولة الى حدودها . وبينما تكون الدولة قد طعنت استقلالها النسبي ، والاسعار قد ارتفعت ، تغدو الفئات الشعبية هي وحدها التي تحملت آثار الازمة دون أن يستفاد من هذه الازمة لحظة واحدة لدفع وعي الحركة الشعبية بسلوك الطبقات المسيطرة والدولة الى الامام ، وهذه المرة من خلال أمثلة واضحة لا يمكن التنصل منها بسهولة .

هنا أيضا تجلت تبعية وعجز الحركة النقابية عن استغلال الظواهر وأزمات الطبقات الحاكمة لصالح نمو الحركة الجماهيرية .

١ — كتب هذا المقال قبل سحب مجلس الوزراء للمرسوم .

بيان من لجان العمل الطلابي

لم تعد البرامج التعليمية وانظمة الامتحانات ، تكتفي باسقاط الطالب ، باتت تقضي عليه ...

فلقد مات الطالب الياس الخوري ، من كلية التربية ، ضحية للنظام التعليمي المهتريء .. مات ، وهو — كما ذكر — يحاول مع زملائه اقناع احد اساتذته برفع العلامات في احدى المواد بسبب الكارثة التي سببها كون الاسئلة المطروحة هي من خارج المنهج .

ان هذه الحادثة تضعنا امام امور ثلاث :

١ — ان البرامج التعليمية باتت تشكل حاجزا في وجه نجاح المزيد من الطلاب ، وذلك يعود طبعا الى أن التعليم في لبنان موضوع في خدمة الطبقة المسيطرة ومصالحها التي تتلخص اليوم بالحد من عدد الخريجين ووقف تزايد عددهم .

٢ — ان أنظمة الامتحانات في كافة كليات الجامعة ، تشكل مصفاة فعلية ، فطريقة وضع الاسئلة — لغير مصلحة الطالب — وقد تكون الاسئلة نفسها من خارج المنهج — وطريقة التصحيح تخدم مخطط الدولة التصفوي .

٣ — ان ملاكات الجامعة تضم اساتذة غير كفوئين ، طالبت الحركة الطلابية بتغييرهم ، كما وان العديد منهم غير متفرغين للتعليم في الجامعة اللبنانية ، بالتالي ليست لهم قناعة بتطوير الجامعة الوطنية وخدمة مصالح الطلاب فيها .

ان كل ما تقدم ليؤكد على أهمية تغيير البرامج ، وتعديل انظمة الامتحانات ، وتغيير الملاكات ، وذلك لمصلحة الحركة الطلابية ولايكون هذا بحوار يجري بين الطالب والاستاذ ، ولا بمناشدة الطلاب للادارة والدولة ، ولابمشاركة رمزية .. انها المشاركة الفعلية في كل المجالات ، تؤمن السير في الاتجاه المحدد.. لقد سقط الياس الخوري ضحية.. ستواجه الحركة الطلابية اسباب موته بنضال حازم...

أزمة الحزب القومي السوري

العلاقات الأقطاعية تبتلع المؤسسات السياسية

كشف نشر عدد من وثائق الحزب القومي الاجتماعي السوري عن ازمة داخلية حادة . ولم يكن حدوث الأزمة مدهشا . بل كان المدهش فعلا أن يستطيع الحزب التغلب على أزمته طوال الوقت الذي انقضى منذ ١٩٦٧ ، أي منذ عودته الى العمل شبه العلني ثم العلني .

أستبعاد الحزب عن المؤسسات السياسية

انتهت حرب ١٩٥٨ الاهلية في لبنان بفرض حدود على الاتجاه اليميني اللبناني . فاضطر هذا الاخير ان يرضخ لتوازن جديد في المنطقة العربية ، نتج عن الاعتراف بالناصرية تيارا قائما لا تستطيع السياسة الاميركية اقتلاعه . تجاه هذا الواقع الجديد لم تكن ردود فعل الفصائل اليمينية موحدة . بينما قبلت الفصائل ذات الصلة المباشرة بالحكم ، وبالمصالح الرأسمالية المسيطرة ، بالتوازن الذي جد ، رأت القوى التي استبعدت عن الحكم ان الحل خيانة لها ولمصالحها . فمسايرة السياسة الناصرية لم تكن ترتب على المصالح اللبنانية ، بعد ١٩٥٨ ، اي تنازل هام ،لا في الداخل ولا في الخارج . لا سيما في فترة كان التقارب الناصري — الاميركي قد خطا فيها خطواته الاولى خريف ١٩٥٨ ، على اثر ثورة ١٤ تموز في العراق . لذا لم تجد الكتائب حرجا في ان تشترك في حكم نتج عن مهادنة عربية بعيدة عن الحدة التي طبعت الهجوم على حركة التحرر العربية بعد تأميم قناة السويس. وقد أتاحت القوى التي ترتكز اليها الكتائب ، مثلا ، من وجوه عائلية وطائفية قديمة بالاضافة الى فئات برجوازية صغيرة فلاحية ومثقفة في المدن ، ان تنتقل الى السلطة ، بدون أي عائق او انقطاع .

لم يكن هذا الوضع هو وضع الحزب القومي السوري . فعلمانيته اخرجته من العلاقات الطائفية — المحلية الضيقة . كما أن « قوميته » لم تكن لتتفق مع متطلبات هذه العلاقات . وهو اذا كان قد استطاع ان يكسب صفوفا واسعة من اوساط البرجوازية الصغيرة المثقفة (بالمعنى الواسع : المهن الحرة ، الموظفون ، المعلمون ...) ومن البرجوازية التجارية والريفية المتوسطة ، فلم يتمثل سياسيا بطاقم تقليدي كالطاقم الذي سمح للكتائب ان تساهم في الحكم .

لم يشكل ، بالتالي ، الحل الشهابي حلا بالنسبة للقوميين السوريين . فهم ساهموا في الحرب الاهلية وان لم يستطيعوا كسر المواجهة الطائفية : كانوا في الشوف قوة مواجهة للنفوذ الجنبلاطي ، وفي الشمال عرقلوا الاتصال بين طرابلس وبيروت .. وخرجوا من المواجهة اقوياء ، يمثلون تململ فئات لبنانية واسعة يزداد استقلالها عن العلاقات التقليدية (بحكم مصالحها) لكنها تدين للراسمالية اللبنانية بمواردها و « ترقيها » . وشكلت قوة الحزب ، وبقاؤه خارج الحكم مع استحالة تمثيله في الحكم، خطرا على السلطة الشهابية، او على الاقل امكان خطر . فكان لا بد لهذه السلطة ان تعالج هذا الوضع الرجراج لقوة سياسية غير ممثلة في الهيئات السياسية . فبدأ التضييق على القوميين ، بعد سنوات من العمل المعلن والمباح الى حد اقامة معسكرات تدريب في المتن الشمالي ، وتعبئة ميليشيا مسلحة .

لا شك كان انقلاب اخر ١٩٦١ ردا على الملاحقة الشهابية ، كما تذكر وثائق محاكمات الحزب ، التي نشرتها « النهار » . لكن هذا التبرير هو الوجه الذاتي : فالحزب يقول ما « شعره » . لكن الاوضاع التي ادت الى هذا الموقف هي التي تفسر محاولة الانقلاب : كان الحزب قوة سياسية لا منفذ سياسيا رسميا لها ، في ظرف انتقالي أستبعد الحزب من حل أزمة ١٩٥٨ .

محاولة التجديد

لم يقض القمع الشهابي على الحزب القومي السوري . فالشهابية ، عندما كانت تسدد ضربة عنيفة الى القوميين ، كانت تنمي قواعد استمرار الحزب : التناقض بين أوضاع فئات متوسطة ومثقفة وبين المؤسسات السياسية المغلقة في وجهها . وهي قواعد لا ينحصر تمثيلها في هذا الحزب دون غيره : فالليبرالية وحركة « الوعي » والفصائل اليسارية .. هي أيضا من ثمار هذا التناقض في حلقات مختلفة منه . وكانت هزيمة ١٩٦٧ مناسبة لعودة الايديولوجية «النهضوية» (ورث القوميون مصطلح اواخر القرن الماضي) . وأفسح لهذه المناسبة عدد من العناصر الايديولوجية التي شكلت فكر المقاومة الفلسطينية : ابهام قومية المعركة ، التردد في تحديد هوية الصهيونية ، التمجيد الاعمى للموت ... فصب القوميون في الاباريق الجديدة خمرهم العتيق . ولم يبق الخمر على عتقه : كانت الستينات قد قبرت الى غير رجعة مشاريع الخمسينات الاستعمارية التي ارتبط بها القوميون . كما أن الاوساط التي نمت فيها قوة الحزب قد تجددت تبعا لظواهر جديدة زادت في تململ فئات متزايدة الاتساع من المثقفين وصغار المزارعين والحرفيين ، ظواهر بدأت مع انهيار « انترا » ، وعجز الرأسمالية اللبنانية عن أن تستوعب مشكلة اليد العاملة ، وعن أن تحل مسألة نمو قوى الانتاج الداخلية . ادى ذلك الى محاولة « تجديد » ايديولوجي بدأها اسد الاشقر (سبع بولس حميدان) . استعملت الركائز الاساسية القديمة نفسها ، وادخلت الظواهر « الجديدة » (على القوميين) كالاستعمار وحركة التحرر والماركسية ... في البناء العتيق على أنها اسماء حديثة لمسميات قديمة . فالاستعمار من عوامل الانحطاط والجمود والموت . وحركة التحرر هي « النهضة » بعينها ، لكن النهضة « اغنى » : فهي تتضمن تجديد الانسان وبعثه واحياءه ورد النسخ القديم اليه ... والماركسية في تجلياتها المعاصرة ، في فيتنام والصين وكوبا ، بعد روسيا نفسها ، ايديولوجية قومية ،استخدمتها القوميات المذكورة في « نهضاتها » المتعاقبة.. وتوجت المقاومة الفلسطينية هذه المحاولة : فهي الارض والحياة والنهضة والقومية .

لم تتوقف هذه المحاولة عند الايديولوجية ، بل تعدتها الى تركيب الحزب الداخلي . فنتج عن مؤتمر « ملكارت » ، أوائل عام ١٩٧٠ ، تعديل اساسي في العلاقات الداخلية . نسفت ركائز الزعامة القديمة ، وتحولت القيادات الى ممثلة ، ولو نسبية للقاعدة الحزبية . فانفتح الباب أمام تحول «ديمقراطي» لا شك (بالمعنى البرلماني) لكنه انفتح كذلك أمام فعل الوسط الاجتماعي الذي يعمل فيه الحزب . ولعل التعديل نفسه لم يكن الا من نتائج فعل هذا الوسط . كما أن محاولة التجديد الايديولوجي كانت من نتائج التحولات التي طرأت على الاوضاع اللبنانية والعربية .

بين العلاقات التقليدية والمهنية

ينصب تقرير يوسف الاشقر (« النهار » عدد ١٨ أيلول ١٩٧١) على صلة ازمة الحزب بالعلاقات اللبنانية التقليدية . ولعلها المرة الاولى التي تتلمس فيها وثيقة تحليلية صادرة عن هذا الحزب ، وقائع فعلية او جانبا منها ، لا تطمسها ايديولوجية مغرقة في المعميات والتبسيط والرجعية . يرى يوسف الاشقر أن ازمة الحزب هي في تغلب علاقات الاستقطاب التكتلية على العلاقات التي تعمل لوحدة التنظيم . هو يرجع ذلك الى قرب موعد الانتخابات النيابية ، واصرار المركز الحزبي على اخضاع النشاط الانتخابي لخطة عامة قد تؤدي الى حرمان عدد من « وجهاء » الحزب من وجاهتهم . يضاف الى ذلك عامل لاحق هو احكام المحكمة الحزبية التي سددت ضربة الى الاقطاب التاريخيين . مما يؤدي حكما ، في حال تنفيذ هذه الاحكام ، الى اضعاف مراكزهم داخل التنظيم ، والى اضعاف حظهم في النشاط الخارجي الانتخابي .

ان يمينية الحزب العميقة ، والتي لا يعدل « التجديد » الايديولوجي منها ، لا ينبغي ان تمنع رؤية نموذجية وضعه ، ودلالة هذا الوضع على نوع فعالية العلاقات اللبنانية . فالحزب السياسي ، اليميني او اليساري ، يخضع في لبنان لامتحان عسير عليه ان يتجنب فيه اخطارا مستمرة . فهو اذا انفصل عن العلاقات الطائفية والمحلية — وهذا شرط تشكيله حزبا سياسيا — تعرض لتضاؤل فعاليته السياسية ، وللابتعاد عن مسرح التقرير السياسي اليومي . مما يضطره للالتحاق بطرف من الاطراف الطائفية والمحلية . وهذا ما اقدم عليه الحزب الشاوي في علاقته مع كمال جنبلاط ، ومع رشيد كرامي ومعروف سعد وغيرهم . وهو اذا حاول بناء قاعدة سياسية متميزة ، تقوم على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية ، تعرض للانكفاء على المصالح المهنية والنقابية الضيقة ، وعجز عن « التمثيل » السياسي للمصالح الطبقية .واضطر للقبول بقواعد العلاقات المهنية والنقابية كما تشرع لها وزارة العمل ، بالاتفاق مع الاقطاب النقابيين المسيطرين . وهذا ايضا ما لجأ اليه الحزب الشاوي ، وما تقع فيه اطراف يسارية اقل وزنا من الحزب الشاوي .

في وجه هذين المنزلقين يحاول التنظيم السياسي (اليساري) ان يحتفظ باستقلاله و « سياسته » . ودعامة هذا الاستقلال ، النسبي ، هي العلاقات التنظيمية والايديولوجية، فتخضع الاولى (العلاقات التنظيمية) لشدة وتماسك غريبين نوعا عن العلاقات اللبنانية السائدة والمائعة . مما يعرضها بأستمرار الى التردي في الشكلية الظاهرة ، او في الانسياق مع الشكل التكتلي والاستقطابات الصغيرة . وتخضع الثانية (الايديولوجية) لمنطق يبدو باستمرار هو الاخر ، بعيدا عن الواقع المباشر .

ان ازمة الحزب القومي السوري ابعد مدى بكثير من حدود الحزب . ولا يجدي القول ان صفة الحزب الخاصة (هل هي خاصة لدرجة تجعله خارج الوضع اللبناني ؟!) تحد من دلالة ازمته . ان التماسك الشكلي لعدد من التنظيمات اليسارية لا يستر على عوامل التفكك التي تنخرها ، وان نجحت هذه التنظيمات في تحديد تماسكها بحيل شتى . لكن من الواضح ان هذا التماسك لن يكون ثابتا الا اذا استطاع أن يحافظ على صفة سياسية فعلية، مناقضة للعلاقات التقليدية ومستقلة نسبيا عن التمثيل المهني المباشر ، وبالتوافق مع امكانات العمل في لبنان والوطن العربي .

طرابلس

أول خدمات اللجنة البلدية الجديدة : تشريد الفئات الشعبية

شهدت طرابلس في أيام الاسبوع الفائت حملة تحطيم للتخشيبات المستعملة سواء كدكاكين تجارية أو كمنازل . كذلك أزيلت العربات في عدد من الاسواق والشوارع ومنع الطلاب من اقامة بسطات الكتب في الاحياء الداخلية ، كما جرت العادة كل عام — كانت ردة الفعل المباشرة بضعة تظاهرات قليلة العدد عفوية لم تتحرك التنظيمات السياسية ولا أشتركت في التظاهرات . قامت بهذا الاجراء اللجنة البلدية المعينة بعد حل المجلس البلدي ، مسارعة بذلك لاثبات حسن نواياها تجاه التجار مطمئنة اياهم الى ان شيئا جديدا لن يتغير عليهم .

شمل اجراء البلدية فئات مختلفة الانتماءات الاجتماعية والسياسية .

١ — أصحاب الدكاكين في منطقة التبانة — حيث كان عدد من وجهاء الحي — ازلام الافندي قد اقاموا منذ سنوات عددا من التخشيبات تتراوح تكاليف انشاء الواحدة بين العشرة والخمس وعشرين ليرة على اعتبار انها مقامة على جزء من الطريق العام كانوا يؤجرونها بحوالي المئة ليرة أو أكثر مقدمين الحماية للمستأجرين على شكل صور كبيرة مضاءة للافندي على واجهة التخشيبات . وكان هؤلاء الوجهاء يتقون المنافسة بمنع سواهم من اقامة التخشيبات نتيجة علاقتهم الودية بمخفر المنطقة . واذا كان « فضل » أصحاب التخشيبات كونهم يؤمنون حماية هذه التخشيبات فقد كانوا يقدمون مقابل ذلك الاصوات الانتخابية بصفتهم « مفاتيح » احيائهم . اما مستأجري الدكاكين فلم يكن يصيبهم من أمر هذه الصفقة سوى دفعهم لايجارات باهظة ، أما الان فانهم يجدون انفسهم ضحية صراعات أفراد الطبقة الحاكمة فيما بينهم وضحية ارتباطهم الاجباري باقطاع سياسي خسر المعركة ، يدفعون الان من معيشة عائلاتهم ثمن خسارته .

ان ازلاما جددا للعهد الجديد سيقيمون تخشيبات جديدة لا تكلف شيئا لتاجيرها وفق نفس طريقة « الخوة » غير المباشرة . وسيواجه المستأجرون المقبلون نفس مصير الحاليين ، عند أقل تغيير في النفوذ .

أما أصحاب العربات فان هناك مبررا واضحا لمنعهم من العمل . فهم يبيعون الخضار والفاكهة في نفس الاماكن التي تقوم فيها محلات كبيرة لبيع نفس الاصناف يملكها « سماسرة الخضرة » الذين يشترون مواسم الفلاحين بكاملها أحيانا والذين يشكلون مراكز انصباب منتوجات الريف ومراكز تحويل اعادة انتاجها رابطين الريف الشمالي بكامله بشبكتهم . وهم بالاضافة لذلك يشكلون الملاك العقاريين في المنطقة الذين يسوءهم بقاء محلاتهم فارغة دون تاجير.

وهم « يعمون » اخيرا عددا من محلات البقالة في المنطقة كانت العربات التي تعد بالمئات تشكل سوق مزاحمة فعلية لها .

يرتبط هؤلاء التجار والسماسرة باقطاب الاقطاع السياسي ويشكل عدد منهم ركائز أساسية له في المنطقة . ثم أن اصحاب هذه العربات يفوتون على البلدية فرصة استيفاء مختلف الرسوم والضرائب التي تفرض على المحلات .

أما التبرير الذي تنشره السلطة بين اصحاب العربات فهو أنها عمدت لكل هذه التدابير ليس للاسباب المذكورة بل حماية للبنانيين من مزاحمة السوريين لهم ! ولا يهم الدولة بالطبع كون هذا المبرر يفتقد لحجته الاساسية اذ الاكثرية الساحقة من المتضررين بالاجراءات الاخيرة من اللبنانيين .

الفئة الثالثة التي اصابتها الاجراءات هي فئة الطلاب الفقراء الذين كانوا كل عام يبيعون كتبهم القديمة في بسطات على ارصفة الاحياء الداخلية ليؤمنوا رسوم تسجيلهم في المدارس وثمن كتبهم . وكان رد المحافظ على احتجاجهم أن يقيموها في الزوايا ! وكان المسالة لا علاقة لها الا بمنظر الشارع وليس بمحتكري الكتب اصحاب المكتبات الكبيرة في نفس الاحياء .

اخيرا فقد وصلت معاول البلدية الى أكواخ التنك التي يسكنها عدد من سكان منطقة التبانة الفقراء منذ أكثر من أربعين عاما حيث تمتلك أرض البناء البلدية وسط منطقة سكانية فقيرة مكتظة لا تشرف على الطريق العام (حتى لا يقال أنها هدمت محافظة على جمال ونظافة تلك المنطقة البائسة حفظا لشعور السياح والمتربين) . يبدو أن البلدية قد طلبت من قاطني هذه الاكواخ دفع ايجارات منازلهم عن كل السنين الماضية ولما لم يكن ذلك ممكنا فقد رميت الاغراض القليلة التي كانت تحتوي عليها الاكواخ في الشارع وطرد الاطفال والنساء من « المنازل » بغياب الرجال الذين يعملون في أكثريتهم كعمال زراعيين في مناطق بعيدة ، وبوشرت عملية التهديم بسرعة مذهلة فتحولت المنطقة الى أنقاض في ظرف ساعات . ويستغرب سكان المحلة هذا النشاط غير المعهود للبلدية حيث لا يزال في منطقتهم عدد من الشوارع والانقاض تنتظر من سنين طويلة من يرفعها أو ينهي العمل فيها .

سكان تلك الاكواخ سيضطرون لاستئجار « منازل » جديدة باهظة الايجارات مما طرح عليهم مهمة النضال ضد قوانين الايجارات التي تؤمن مصالح الملاك العقاريين ومن أجل المطالبة الملحة بانشاء مساكن شعبية بدل العمارات المكتظة حيث تعيش عائلات متعددة في نفس المنزل بشروط غير انسانية وفي اوضاع صحية سيئة للغاية . كما هو مطروح على اصحاب العربات والمحلات المهدمة النضال من اجل تامين العمل لهم جميعا حيث باتوا مهددين وعائلاتهم بالجوع . تامين العمل الذي يفترض كذلك كاحدى اجراءاته مصادرة جميع المحلات غير المؤجرة في المنطقة وتاجيرها لهم باسعار منخفضة .

هذا بالاضافة بالطبع لمهمات النضال من اجل تامين الكتب المجانية والتعليم المجاني والمدارس الرسمية في كل المناطق والاحياء لانهاء تجارة العلم التي تروج خصوصا في تلك الاحياء الفقيرة .

كل هذه الاجراءات أصابت منطقة التبانة بشكل أساسي وليس ذلك بالصدفة .

فهذه المنطقة التي تشكل الشريان التجاري الاساسي للمدينة هي كذلك اكبر منطقة سكانية عمالية ولوافدي الريف ومعدمة تعرف عددا من المشاكل تتناول كل جوانب حياتها ابتداءا من السكن والعمل وحتى المدارس والطبابة والطرقات يشكل التصدي لها مواضيع مقالات مقبلة .

بعد الانتخابات في صندوق الضمان الاجتماعي :

هل يستطيع مجلس النقابة حمل مهماته ؟

بعد عدة سنوات مضت على قيام نقابة مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كان من المفروض أن تؤدي تجارب المجالس السابقة أثر تعثرها وفشلها من خلال الممارسات السابقة في حقلي الانتخابات وتأليف اللوائح وحقل الممارسة التي تعقب فوز أي لائحة الى البحث عن أساليب ومنطلقات جديدة في اختيار اللوائح الانتخابيه والعناصر التي تؤلفها حتى ترسي قاعدة للعمل النقابي الديمقراطي ترتقي بوعي المستخدمين وتضعهم أمام مشكلاتهم الحقيقية المعيشية ، وليس أمام بعضهم كتيارات وترسبات طائفية وولاء للزعامات التقليدية حملت الى الصندوق وطبعته بطابعها .



هذه الاساليب والمنطلقات طرحت لتقضي على الاساليب البالية التي كادت تودي بالثقة بين مجلس النقابة وقاعدته المتمثلة بمجموع المستخدمين ..

هذا السبب كان حافزا لتاليف تجمعات واسعة اتفقت على ضرورة ايجاد صيغة للعمل الجماعي وعلى أمور اساسية يجب أن تتوفر في المرشح لمقعد في المجلس القادم ، من هذه الامور مدى تحركه ووعيه ونشاطه وصلابته ونجاحه في ممارساته السابقة وموقعه الفعلي بين المستخدمين وايمانه بالاساليب الديمقراطية . وانبثق عن هذه التجمعات لجان عمل مهمتها وضع برنامج عمل للنقابة واختيار لائحة مرشحين تعرض على هذا التجمع الواسع ليناقش برنامج العمل ويقيم كل مرشح ليعطيه ثقته او يحجبها عنه .. ولم يكن اعداد برنامج العمل صعبا، فهو عبارة عن دمج لمعظم البرامج المطروحة في المجالس السابقة مع بعض الاضافات التي كان اهمها انشاء مجلس للمندوبين يقوم مقام الجمعية العمومية في حالة عدم انعقادها ، لكن المهمة « المعكوسة » الدقيقة والصعبة كانت في اختيار لائحة المرشحين التي سوفت وميعت خوفا من عرضها على التجمع الذي ناقش برنامج العمل ووافق عليه ، وكان ذلك عودة الى الوراء الى سياسة الكواليس واقتسام المقاعد بين الاطراف والتيارات المختلفة ، وتاليف لائحة تحمل في داخلها من التناقضات التي تجهض عملها قبل أن تولد ..

وبقيت المماطلة والاتصالات الجانبية حتى وضعت جميع الاطراف والفئات أمام الامر الواقع ، فاما أن تنجح لائحة وحدة المستخدمين التي تضم التيار الوطني العريض واما أن تنجح لائحة اليمين . وفي اليوم السابق لموعد الانتخابات ، كان ولادة المجموعة المتناقضة فعلا المنسجمة شكلا ، وكان المتحالف الغريب الذي يحمل المتناقضات وبذور الانشقاق قد ألف تيارا مثلته لائحة وحدة المستخدمين . ولكن برغم كل ما حملته هذه اللائحة من تناقضات فقد استطاعت أن تستقطب أكبر عدد من المستخدمين . وذلك عائد لعدة أسباب ، منها قوة العناصر التي تألفت منها اللائحة وما يمثله كل اتجاه من قاعدة بين المستخدمين ، ولقوة بعض العناصر التي لها ممارسات نقابية سابقة .

هذا الاستقطاب الواسع للمستخدمين ، ظهرت بوادره واضحة يوم الانتخاب محاصرا باللائحة اليمينية الى محاولة عرقلة الانتخاب وذلك بتاجيله بحجة أن الادارة لا تريد اعطاء المستخدمين مكانا تجري فيه الانتخابات، ولكن هذه المشكلة حلت اخيرا بعد أن وافقت الادارة باعطاء غرفة الاستعلامات مكانا للانتخابات .

وجرت الانتخابات بجو من الحماسة لم يسده سوى بعض التشويشات ومحاولات اختلاق المشاكل من بعض أفراد لائحة اليمين عندما فقدوا السيطرة وأيقنوا بفشلهم ..

وقد صح ما كان متوقعا ففاز عشرة مرشحين من لائحة وحدة المستخدمين وعنصران من اللائحة الثانية ، وسرت التكهنات والتساؤلات ، هل هذه النتيجة عفوية أم هي مقصودة ومدبرة سلفا ؟!.

كل أجواء ما بعد الانتخابات كشفت مواقف البعض وألقت أضواء على تصرفاتهم خلال المعركة الانتخابية والتي اتت لتثبت الشلل السابق وتطرحه كحقيقة ساطعة انجلت في انتخابات مكتب المجلس والحصول على مقعد الرئاسة فيه ..

وقد طرحت فكرة التزكية توفيرا لمعركة قد تكرس الانقسام وتجر الذيول مما يؤثر على عمل النقابة ومستقبلها . الا أن هذه الفكرة كانت مجرد مناورة هدفها كسب أكبر عدد من الاصوات للحصول على المراكز الحساسة في المجلس: الرئاسة وامانة السر .

وعندما سدت أبواب التزكية ابتدأ التهويل والتهديد بالانسحاب من المجلس وشل حركته، وانجلت بذلك الالاعيب والمناورات وطفت السلبية والنرفزة والامتناع عن التصويت ..

وبالرغم من انه جرت انتخابات ديمقراطية فاز بها السيد رياض صعب رئيسا والسيد انطوان سريع نائبا للرئيس والسيد محمد علي شمس الدين امينا للسر والسيد ياسين شمص أمينا للصندوق والسيد ربيع عبيد محاسبا ، وبقيت المقاعد الاخرى شاغرة ..

الى هذا الحد والامر شبه طبيعي ولكن الاغرب من ذلك كله المحاولات التي جرت لمراضاة الخواطر واعادة الانتخابات واعتبار النتيجة السابقة كانها لم تكن على أمل لم الشمل وطمس جميع التناقضات وكأن النضال يتم بالمراضاة وتطييب الخواطر أو كأن العمل النقابي لا يتم الا اذا كان المرء في منصب الرئاسة ، أن نكون في سدة الرئاسة أو على العمل النقابي السلام ..؟!.

وبعد الفشل في الانتخابات الديمقراطية وبعض المراضاة يمكن قسم المغانم والقبول بها ..

هذه هي الامور والملابسات التي رافقت انتخابات المجلس وانتخاب مكتبه ويبقى سؤال كبير يطرح نفسه بالحاح : الى اين تسير نقابة مستخدمي الصندوق ضمن هذا الواقع وهل تستطيع أن تخطو خطوة الى الامام في مسيرتها الطويلة ؟!.

حول التقرير التربوي لحركة الوعي

هزال التحليل والحلول العقيمة نتاج الموقع الطبقي والفكري

تناولت « الحرية » في مقال نشر بالعدد الماضي التقارير السياسية والاقتصاديه الصادرة عن مؤتمر حركة الوعي .

واستكمالا للملاحظات يناقش هذا المقال التقرير التربوي الذي يفترض أن يتضمن فهم « الوعي » للواقع الطلابي والتعليمي وبرامج عملها في هذا القطاع .

يعرض التقرير التربوي وجهة نظر حركة الوعي بالنسبة لخمس قضايا رئيسية : تعميم التعليم الابتدائي ، التعليم الخاص المجاني ، التعليم المهني ، مشكلة البكالوريا ، وأخيرا قضية الجامعة اللبنانية . ويؤكد التقرير أن ما يجمع بين مختلف النقاط المطروحة هو « تأمين ديمقراطية التعليم » .

والطابع الغالب على التقرير بمجمله هو أنه يجزىء قضية التعليم الى عدد من المشاكل التي يمكن معالجة كل منها على حدة . نتيجة ذلك هي اغفال العناصر الاساسية التي تتحكم بالتعليم في مختلف مراحله وفئاته ، واغفال طرح الاسئلة الرئيسية التي يستحيل تقديم برنامج علمي دون الاجابة عليها : ما الذي يحدد نمو التعليم وشموله لمختلف الاختصاصات أو ركوده واقتصاره على مجالات محدودة وغير عملية ؟ ما هي علاقة التعليم بالانتاج وبالتالي بالبنية الاقتصادية للمجتمع ؟ أكثر من ذلك ما هي الحاجات الايديولوجية التي يلبيها التعليم والمؤسسات الثقافية في البلدان الصناعية المتطورة من جهة وفي البلدان المتخلفة من جهة أخرى ؟ ان جوهر هذه الاسئلة هو نفي طابع « الصدفة » أو « التقصير الاداري » بالنسبة للتعليم وطرحه كمشكلة سياسية واقتصادية ، يستحيل حلها ، حلا كاملا ، خارج هذا الاطار . ويؤدي هذا « النقص » في تحليل حركة الوعي الى تجاهل عوامل محددة :

– فتعميم التعليم في البلدان الصناعية يعبر عن حاجات البنى الانتاجية في هذه البلدان الى أيد عاملة ماهرة ومتخصصة والى كادرات ثقافية على نطاق واسع يتلاءم مع سعة الانتاج الاجتماعي نفسه . اما في لبنان ، والبلدان المتخلفة عموما ، فان ضيق رقعة القطاعات الانتاجية المتقدمة وهامشيتها بالنسبة لباقي القطاعات تؤدي الى أن تعميم التعليم ليس الا حاجة جزئية ومحدودة . فسرعان ما يتجاوز انتشار التعليم حاجات الانتاج فتبدأ أزمة التعليم – أي استيعاب المثقفين وتشغيلهم – في طرح نفسها . هنا يميل النظام الى محاولة منع انتشار التعليم وتضييق مجالاته الى اقصى حد ممكن. في المقابل يعجل ضغط الطبقات والفئات الشعبية في اتجاه معاكس . فنتيجة ضغط الفئات البرجوازية الصغيرة الناخبة في المدن والريف تجد الدولة نفسها ملزمة بفتح مدارس جديدة لا حاجة اليها بها . ان جوهر أزمة التعليم الحالية هو الصراع بين هذين الاتجاهين ، وهو صراع يستحيل حله ضمن النظام القائم ، بالتحديد لانه يستحيل ، ضمن هذا النظام ، الغاء اي من هذين الاتجاهين .

في هذه الحالة يصبح من السخف طرح مشكلة تعميم التعليم الابتدائي بالشكل الذي يعبر عنه تقرير حركة الوعي . فالمشكلة كما تراها الوعي هي مشكلة أموال وتسهيلات أساسا . ووفقا للاحصاءات التي تستعين بها سيصبح هناك ١٥٠ الف ولد خارج المدارس الابتدائية في عام ١٩٨٠ . بغية سد هذا النقص ينبغي ايجاد ٦٥١٦ معلم اضافي وعدد مماثل من غرف التعليم بالاضافة الى ٣٧ مليون ليرة اضافية ، وترى « الوعي » أن « اقتطاع هذا المبلغ من الموازنات الاخرى أمر بالغ الصعوبة بحيث يبدو مستحيلا من الناحية العملية . » والحل الذي تقدمه الوعي هو تجميع المدارس لفوائده الاقتصادية بالدرجة الاولى . ومن الواضح أن مثل هذا الحل يفترض نظاما يرغب في تعميم التعليم ولا ينقصه الا قدر من « الشطارة » الاقتصادية والادارية التي تتوفر في منظري حركة الوعي .

وينطبق نفس التقييم على تحليل « حركة الوعي » لقضايا التعليم المهني . فالتقرير لا يرى تناقضا في القول « ان تطور المناهج بالنسبة للخبرات التدريبية مبني على أساس المهن المتداولة في الدول النامية وليس هناك تحليل للمهن المتداولة في لبنان » من جهة وفي القول بحلول جزئية مبعثرة تشمل المناهج ومعدلات الامتحانات و « الحملات الاعلامية والتوجيهية » الخ .. ان التعليم المهني يرتبط مباشرة بالانتاج بالتالي فتخلف البرامج والامتحانات ليس مشكلة « داخلية » وانما هو انعكاس لعلاقته بالانتاج .

– تطرح هذه النقطة مسالة اخرى لم يلحظها تقرير « الوعي » اطلاقا . ان أهم ما يميز التعليم في لبنان هو انفصاله عن الانتاج . ففرض التعليم – وهنا يبدو مغزى ضغط الفئات الناخبة – هو اما انتاج موظفين أو انتاج معلمين ينتجون بدورهم معلمين اخرين .. وتستمر العملية في حلقة مفرغة . ان كسر الحلقة المفرغة هذه غير ممكن ضمن شروط النظام الحالي . والحل الوحيد الممكن اضافة الى التوظيف الجزئي هو البطالة وما يسمى « هجرة الادمغة » . واذا كانت « الوعي » لا تلاحظ انفصال التعليم عن الانتاج واستحالة الحل فان ذلك لا يعود الى نقص « فكري » محض وانما هو نتيجة الموقع الايديولوجي والطبقي لحركة الوعي باعتبارها لا تتجاوز اطر النظام القائم ولا تستطيع طرح حل يتجاوزه . على ذلك تأتي حلول الوعي لمشكلة التعليم الجامعي – حيث تغدو « عبثية » التعليم وعقمه واضحة الى حد صارخ – حلولا مفتعلة وعديمة الجدوى اقتصاديا . والحلول بجملها عبارة عن اشارات الى مجالات التوظيف الحكومية اساسا التي يمكن استيعاب طلاب الجامعة المتخرجين ضمنها . ويتجاهل هذا الطرح أن التوظيف بحل مشكلة الخريجين وحدهم ولا يخدم أية حاجة اجتماعية ، وان مجال التوظيف يضيق باستمرار بشكل يفضح مرحلية الحل وعقمه .

– يشير تقرير الوعي الى عدد من الظواهر ذات الاهمية البالغة ، دون أن يعي ما يربط هذه الظواهر ببعضها ، أو مغزاها العميق ، ونتائجها على التعليم . فالتقرير يشير الى انحطاط الجامعة اللبنانية بالمقارنة مع الجامعات الاجنبية ، والى انعدام التسهيلات الثقافية وبخاصة المكتبات ، والى انعدام النشرات التي تتضمن دراسات يصدرها اساتذة وطلاب . وهو يلحظ تفاهة دور الاساتذة الجامعيين . لكن الاشارات تبقى اشارات مبعثرة تفتقد التفسير . ان مغزى هذه الظواهر ، وظواهر عديدة مماثلة يشير الى دور المؤسسات الثقافية في نشر أيديولوجية النظام وتدعيمها والدفاع عنها . فالمؤسسات الثقافية في بلدان صناعية متقدمة هي التي تتعهد أيديولوجية النظام وهي المسؤولة عنها أساسا . اما في لبنان – والبلدان المتخلفة اجمالا – فالايديولوجية المسيطرة ايديولوجية متخلفة تتطلب مؤسسات أيديولوجية متخلفة وبدائية . فالمؤسسة الدينية والعائلة والمنطقة السكنية – الطائفية واشكال التوظيف الخ .. هي مجالات نشر أيديولوجية النظام . أما المدارس والجامعات والمعاهد الثقافية فهي ، برغم أنها تلعب دورا ايديولوجيا لا جدال فيه ، الا أن دورها، ليس هو الدور الغالب . بذلك فان عدم الحاح الحاجة الايديولوجية يشكل عاملا اخر في عدم الحاح الدولة على تنمية التعليم . (تماما كما ينعكس ذلك على النواح المستمر لاجيال من المثقفين والفنانين بسبب « عدم تقدير الدولة » لمواهبهم) .

– يظهر عقم اطروحات الوعي ليس فقط عبر تحليلاتها وانما أيضا عبر القوى التي تعتمدها اساسا للتغيير التربوي . فبرغم اشارات متعددة الى « القوى الشعبية » المشاركة في التغيير – وهي اشارات تبقى خارج التحليل الفعلي وعلى هامشه – فان القوى التي يرتكز اليها الوعي نظريا وعمليا هي قوى طلابية بالدرجة الاولى . بذلك تدعو « الوعي » الى مبارزة بين فئات طلابية محصورة العدد والاهمية الاجتماعية وكل ثقل النظام القائم بنمط انتاجه وبمؤسساته السياسية والاجتماعية المتخلفة . وهي مبارزة لا شك في الطرف الخاسر فيها . ان غياب وزن الطبقة العاملة من تحليلات « الوعي » – وذلك بديهي بحكم الموقع الطبقي الايديولوجي « للوعي » – هو احد المعايير الاساسية لطرحها . وهو أيضا علامة بارزة من علامات ضعف الحركة الطلابية في لبنان .

بالاضافة الى ذلك يتناول تقرير « الوعي » مشكلتين مختلفتين هما مشكلة البكالوريا القسم الاول ، ومشكلة المدارس المجانية والجامعات الاجنبية .

بالنسبة للموضوع الاول تتخذ « الوعي » موقعا متقدما نسبيا ينسجم مع ثقل وضغط حركة الطلاب الثانويين كما برز خلال العام . « فالوعي » تؤيد الغاء البكالوريا وتفضح كونها « مصفاة » لا امتحانا وهي أيضا تكشف دور اللغة الاجنبية كوسيلة اسقاط للطلاب وكمعيار لتمييز ابناء الطبقات الغنية . والواقع أن موقف الوعي من القضايا التربوية يصل الى اقصى « تقدميته » بالنسبة لمشكلة البكالوريا.

من جهة أخرى ، وبالنسبة لقضايا التعليم المجاني والجامعات الاجنبية تتخذ « الوعي » مواقف تفضح ثقل العناصر المتخلفة والرجعية في بنيتها . فالتقرير يعتبر « المدارس الخاصة المجانية معادلا محسوسا للطائفية في لبنان » . برغم ذلك لا يصل التقرير الى موقف حاسم من الموضوع . « فالوعي » يؤيد ما تسميه « تنويع التعليم » ومساعدة المدارس المجانية أي استمرارها . ان التعليم المجاني الطائفي هو احد مرتكزات البنية التقليدية شبه الاقطاعية . ويعني تمييع الموضوع الموافقة على استمرار أحد عناصر تجدد هذه البنية مما يتناقض مع كل ادعاءات « الوعي » الاصلاحية .

وحين يصل التقرير الى الجامعات الاجنبية فانه يتخذ موقفا مماثلا في ميوعته وتخلفه . فهذه الجامعات « تكرس الانقسامات والتعارضات داخل الوطن » وهي ايضا « تحتكر الاختصاصات التطبيقية وبالتالي ينحصر التعليم في هذه الاختصاصات بفئات اجتماعية محظوظة » . برغم ذلك «فالوعي» يرى « أن المشكلة ليست في وجود الجامعات والمعاهد الخاصة بقدر ما تكمن في استقلالها شبه المطلق عن سياسة الدولة » . هنا ايضا تتكرر لازمة « تنويع التعليم » ويتكرر رفض اتخاذ موقف مضاد للاستعمار الثقافي. بالطبع يعكس هذا الموقف وزن العناصر الرجعية في أيديولوجية الوعي وفي المتعاونين معها .

ان التفاوتات التي تتضمنها وجهة نظر الوعي في القضايا التربوية تمنعها من أن تكون خطا متجانسا وثابتا .وان حسم هذه الاشكالات رهن بعوامل عدة في طليعتها الحركة الموضوعية للقوى الطلابية ووزن اليسار ضمن هذه القوى .

حل الدولة لمشكلة عدم تفرغ الطلاب للدراسة :

نحو جامعة لبنانية مشابهة للجامعات الخاصة

خطوتان اقدم وزير التربية، نجيب ابو حيدر، على اتخاذهما خلال أسبوع واحد ، تحت شعار « رفع مستوى التعليم » وذلك من ضمن وجهة يعتمدها « لحل » المشاكل التي طرحتها التحركات الطلابية في العام الدراسي الماضي. الاولى تتعلق بتعيين مدرسين ابتدائيين في وزارة التربية كانوا قد فازوا في امتحانات سابقة ثم أجل تعيينهم ، الى أن استدعتهم الوزارة مؤخرا وطلبت منهم الاستعداد للالتحاق بمراكز عملهم (حوالي الـ ٤٠٠ مدرس) . لكن الوزير رفض توقيع مرسوم التعيين بحجة أنه « حريص .» على مستوى التعليم وهؤلاء لا يحملون الا شهادة البريفيه وهو يرى ضرورة الحصول على البكالوريا القسم الثاني . هذا بالرغم من أن هؤلاء ، وهم يحملون الشهادة التي لا تقنع الوزير ، كانوا قد فازوا في امتحانات الوزارة لوظيفة مدرس . ولما راجعوه طردهم وحقرهم .

والثانية تتعلق بتفرغ طلاب الجامعة اللبنانية للدراسة . فقد أعلن الوزير في مقابلة صحفية (عدد الانوار الخاص بالمدارس تاريخ ٢١ أيلول ١٩٧١) ، بعدما لاحظ ان كليات في الجامعة تقبل منتسبين اليها رغم انهم يعملون (الحقوق ، العلوم السياسية ، الاداب ، العلوم ، العلوم الاجتماعية ..)، أن الوزارة « قد قررت بعد دراسة دقيقة (؟) أن يتفرغ الطالب كليا للدراسة دون مشاركته اي عمل اخر غير تحصيل العلم » . ولو راجعه الطلاب المنتسبون للجامعة وغير القادرين على التفرغ فجوابه : « من يود نيل الشهادات وهو يعمل فليفعل ذلك بالمراسلة (؟!) » .

هكذا فبالنسبة للدولة موضوع رفع مستوى التعليم لا يتم الا باستبعاد فئات لا تملك الامكانيات المادية للتعليم وجعله حكرا على فئات قادرة على تامين كلفة التعليم . أي أن شعار « رفع مستوى التعليم » ما هو الا غطاء ، لاعادة النظر بتسامح الدولة السابق حيال تعلم فئات فقيرة .

فحامل الشهادة التكميلية الذي يرغب بمتابعة تعليمه متى وفرت له الامكانيات ، والذي لجأ الى العمل لتوفيرها ، والطالب المنتسب للجامعة والذي يعمل في نفس الوقت، لتوفير امكانية التعليم ، لا يستقيم التعليم الا بطردهما . وحل الوزير لمثل هذه المشكلة هو دعوة أصحابها « لتبليط البحر » . (العلم بالمراسلة) .

وبما أن المسالة من اختصاص الوزير ، وهو « حر » فمن لا يقتنع بحلوله فليستعرض قواه . ففي الوقت الذي رد على المدرسين بقوله : « اللي بيطلع بايدوا ، يطلع بـ .. » لا يتوانى عن اعلان استعداده لسحق كل تحرك طلابي حول موضوع التفرغ .

لكن الوزير « القبضاي » ، تراجع ،نتيجة لتحرك المدرسين ، خلال الاسبوع اياه فوقع مرسوم التعيين . ووضح رأيه حيال مسالة تفرغ الطلاب بقوله أن المقصود هو قسمة الدراسة في الجامعة بين نهارية ومسائية .

لكن التراجع لا يلغي الوجهة التي استقرت عليها الدولة في معالجة المشاكل التعليمية بل أنه على العكس يؤكدها ، فهو بالنسبة للمعلمين تراجع مؤقت وهو بالنسبة للجامعة لا يتعدى المناورة . استبعاد فئات قصيرة ، تشكل اغلبية الطلبة ، ذلك هو مصب كل الخطوات التي ستعمد الدولة لاتخاذها واذا كان موضوع المدرسين يوضح هذه الوجهة فما يعنينا بصورة أساسية هو مسألة تفرغ طلاب الجامعة اللبنانية .

موضوع تفرغ طلاب الجامعة اللبنانية للدراسة قد شكل منذ ثلاث سنوات أحد المطالب الاساسية للاضرابات المتكررة التي حصلت خلال هذه الفترة ، ويبدو بوضوح أن دراسة الوزير « الدقيقة » لم تتناولها . فقد طرحت الحركة الطلابية لهذه المشكلة حلولا تشمل ايجاد مطاعم ومساكن جامعية وتعميم المنح على جميع الطلاب .

فالمشكلة كانت مطروحة اذن ، وكذلك الحل ، والحركة الطلابية مصرة على هذا النوع من الحل بقدر اصرارها على طرح المسالة . من هنا فما تطرحه الدولة ليس اكتشافا ولا أن الحل الذي استقرت عليه هو الاخر غريب عنها وانما ياتي في صلب سياستها التعليمية .

لكن طرح الموضوع من قبل الدولة في هذه الفترة بالذات ياتي في أعقاب اضراب شكل موضوع ايجاد عمل لخريجي الجامعة اللبنانية وهو يعاصر تنازلات قدمتها الدولة على هذا الصعيد عبر عنها بتعيين كل خريجي كلية التربية وقسم من خريجي كليتي العلوم والاداب وهو يترافق أيضا مع الحملة التي تشنها الدولة وتنفذها على مجلس الجامعة وبالتالي محاولات خرق « استقلاليتها » (تعيين عميد كلية الحقوق ، تحديد بداية العام الدراسي الجامعي .. الخ) .

فالدولة التي واجهت مشكلة الخريجين ، وجدت في مجلس الجامعة ، مؤسسة غير قادرة تماما ، على أن تنفذ بصورة كاملة خطتها في قطع الطريق على الطلاب للتخرج . فالمناخل – الامتحانات ، هي غير كافية ، فقد امكن لقسم من الطلاب التكيف معها ، والبرامج كذلك ومجلس الجامعة لا يتحرك بصورة سافرة في خطة الاسقاط ، فهو مثلا لم يهلل لضرب الطلاب باعقاب البنادق في تظاهرة المطار وانما اشار لوجهة اخرى في العمل ، وهذا ما شكل مبررا لهجوم مباشر من جانب رئيس الجمهورية بالذات على المجلس . من هنا يأتي قرار الوزارة واضعا سورا لا يمكن اختراقه . فالجامعة بموجب القرار هي للطلاب المتفرغين ، وهي تعطي الدروس قبل الظهر وهناك محاسبة على الحضور . لذا لا تكون مسألة الحد من المتخرجين موضوعة في أيدي مجلس لا ينفذ الخطة بصورة كاملة .

والدولة التي بدت « سخية » في تعيين الاساتذة هذا العام تسارع فورا عبر قرار الوزارة لتضع حدودا « لكرمها » .

فالتنازل لبحث موضوع الخريجين أمر ممكن ولكن عندما تكون الجامعة ، جامعة من نوع اخر ، هي حتما ليست جامعة على استعداد لاستقبال طلاب من فئات فقيرة لا تملك القدرة على تأمين تفرغ ابنائها للدراسة . فحل الدولة هذا لموضوع تفرغ الطلاب ، يؤكد للمرة الالف ، طبيعتها الطبقية فهي عندما تجد في الامر التباسا تسارع على الفور لاجلائه.

على أن قرار الوزارة الهادف لاغلاق باب الجامعة أمام الفئات الفقيرة من الطلاب ، لم يكن الاول من نوعه ولا هو الاخير .

فلقد سبقت القرار سلسلة من التدابير المترابطة بحيث ياتي ليعلن بصورة لا لبس فيها عن وجودها .

ومنذ ١٩٦٩ حتى اليوم انشئت كليتين في الجامعة اللبنانية ، الصحافة وادارة الاعمال، تشكلان تطبيقا عمليا لقرار الوزارة . فالكليتان تدرسان قبل الظهر مما يقطع الطريق على الموظفين من الحضور المشترط بنسبة بالغة للتمكن من الانتساب لهما . وادارة الاعمال لا يمكن الانتساب لها الا عن طريق مباراة دخول يحدد سلفا عدد الذين يمكن قبولهم (في العام الماضي كان هذا العدد ٨١ طالبا) .

وفي كلية الاداب ، اقترح اعتماد نظام الامتحانات الفصلية الى جانب امتحان نهاية العام . وهذا الشكل لا يمكن ممارسته ، من جانب موظفين يعتمدون على اجازتهم السنوية للاعداد للامتحان .

والانظمة الداخلية لكل الكليات تنص على نسبة الزامية للحضور (٦٠ بالمئة) لا تطبق حاليا لانها لو طبقت فذلك يعني استبعاد اغلبية ساحقة من طلاب بعض الكليات (الحقوق ، والاداب بصورة خاصة) . وقد جرت محاولات في كلية الحقوق في الاعوام الماضية لتطبيقها .

وفي بعض الكليات ، الحقوق ، تحديد لعدد الدورات المسموح بالتقدم بها للامتحان – اربع دورات – وهذا يطبق بصورة كاملة في السنوات الاولى . وقد جرت محاولة في الكلية ذاتها عام ١٩٦٨ – ١٩٦٩ لفرض امتحان باللغة الاجنبية على الذين يرغبون في الانتساب اليها . وتحديد عدد الدورات وامتحان اللغة الاجنبية يصيبان بصورة أساسية الطلاب ذوي الدخل المحدود .

في كل كلية من كليات الجامعة اللبنانية تدبير مختلف لكنه يتجه نحو نفس الهدف . واذا كان وجود تدبير في كلية ما مقدمة لتعميمها على بقية الكليات . فقرار الوزارة قد اختار اشد هذه التدابير وعممها على الجامعة . بحيث منذ البداية الطريق على « الدخلاء » الذين يرغبون في التعلم ولا يملكون كلفته .

لكن جعل الجامعة اللبنانية قصرا على طلاب من فئات قادرة على تامين كلفة التعليم يضيق المسافة ، حتى الاعدام ، بين هذه الجامعة والجامعات الخاصة في لبنان ، فتنتقل الجامعة اللبنانية الى موقع الجامعات الخاصة وذلك بعكس ما تطالب به الحركة الطلابية .

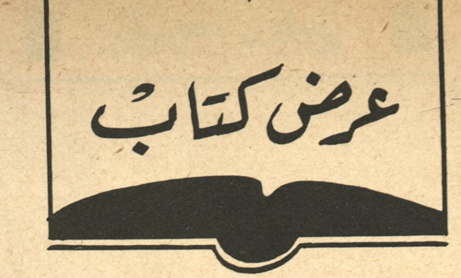
هكذا فأن حل الدولة لمشكلة الخريجين هو بابعاد متريها . وهذا بالتأكيد على حساب الفئات الفقيرة من المجتمع اللبناني ، لصالح الطبقة المسيطرة التي فصلت مجالات العمل على قدها . هذه المجالات العاجزة عن استيعاب الافواج المتزايدة من الخريجين. بماذا يمكن أن ترد الحركة الطلابية ؟

اذا كانت الدولة قد مررت مضمون قرارها خطوة خطوة ، وهي تعلن عزمها على المضي في هذا الاتجاه حتى نهايته ، والتراجع الجزئي الذي سجله الوزير لا يعني الا ان الدولة ما زالت ترى في الوصول الى الحدود الفاصلة بينها وبين الحركة الطلابية مسألة سابقة لاوانها ، واذا كانت الدولة لا تخفي عزمها بالمقابل على مجابهة كل تحرك طلابي « بسحقه » .

فالحركة الطلابية لا بد أن تاخذ المبادرة لتطرح موضوع تفرغ الطلاب من وجهة نظرها هي . فهو تكملة لمسالة النضال في سبيل تأمين عمل للخريجين . بحيث تحدد المهمة الاساسية بفتح أبواب الجامعة أمام الطلاب من ابناء الفئات الفقيرة . والحل الاساسي لموضوع الخريجين بوجهة أخرى للاقتصاد اللبناني تتناول الصناعة والزراعة ياتي حل المشكلة الجزئية المطروحة حاليا في سياقها .

لقد استفادت الدولة من تجربة العام الماضي على جميع الاصعدة ، يعني أن تستفيد الحركة الطلابية من تجاربها .

من زمان ، عندما جرت محاولة لفرض امتحان باللغة الاجنبية ، أحال ادمون نعيم عميد الحقوق سابقا ، ورئيس الجامعة حاليا ، الطلاب الذين سيرسبون الى كلية الاداب ، ووزير التربية يحيل الطلاب غير القادرين على التفرغ الى « الدراسة بالمراسلة » . لكن نعيم ، لما جوبه تعلم ، فتراجع . بقي أن يتعلم الوزير ، وهذه المسالة لن تكون حتما بالمراسلة . هل يفهم « المواعون » الصامتون ذلك ؟ وهنا نكتفي بالاشارة الى أن الوزراء ورئيسهم قد درجوا على مقاتلة كل التحركات «بالاكثرية الصامتة» .



١ الحركة النقابية في لبنان ١٩١٩ - ١٩٤٦

تقوم « الحرية » هنا بعرض مفصل لكتاب جاك كولان : « الحركة النقابية في لبنان ، من ١٩١٩ حتى ١٩٤٦ » (١) على حلقات . وهي اذ تشير الى القيمة الراقية للكتاب من حيث كونه يؤرخ بدقة للطبقة العاملة خلال مرحلة متميزة وغنية من نموها ونضالاتها (أيام الانتداب الفرنسي) باحثا القضايا السياسية والمطلبية التي أثارتها والمشاكل التنظيمية التي عرفتها في تطور وضع اجتماعي واقتصادي درس بوضوح وتفصيل ، تقدمه على أنه تعريف علمي بتراث نضال الطبقة العاملة اللبنانية يشكل مادة خصبة لنقاش ، تود « الحرية » افتتاحه بتعقيب موجز على هذا العرض ، حول ما جاء به الكتاب وعلاقته بالوضع الراهن للطبقة العاملة اللبنانية في الجانب النقابي منه خاصة .

« الحرية »

تمهيد :

تظهر في تاريخ المشرق علاقة وثيقة بين الانتماء الطائفي والموقف السياسي . ويبدو أي اتفاق أو انسجام كان يتم التوصل اليه بين الطوائف المختلفة كان ، رغم حسن مظاهره ، وكأنه حل مؤقت يجمد تنافراتها . غير أن حلا اخر وفعليا لهذه التنافرات عرفته الطوائف كحصيلة نزاعات أخرى جماعية ترتكز الى علاقات الانتاج بين الرأسمال والعمل . وكانت حركة التحرر الوطني في علاقة مباشرة بتطور نشاط طبقي لم تكن الحركة النقابية غريبة عنه .. فقد ارتبط النشاط المطلبي بعلاقة وطيدة مع الحزب الشيوعي الناشيء . وقد انقسم الاتحاد النقابي العام بعد انتزاعه للشرعية بناء لنزاعات ايديولوجية في المنطقة .

وفي الحين الذي فجرت فيه المقاومة الفلسطينية التناقضات الداخلية كانت تلك التي تستند الى اسس طبقية هي الاكثر حدة .

مقدمة :

سوف ندرس الحركة النقابية خلال فترة الانتداب الفرنسي ، وذلك في اطار رأسمالية صناعية حيث العمل النقابي يتطور في البلاد المستعمرة (بالفتح) بوتيرة اضعف من تلك التي تعرفها البلدان المستعمرة (بالكسر) . وقد لعب الشيوعيون دورا هاما في الحركة النقابية ، ولا بد من تتبع للمراحل التاريخية التي مرت بها هذه الحركة لتفهم الوضع الحالي للنقابات اليوم .

١ — المنشورات الاجتماعية . باريس ١٩٧٠

القسم الاول :

المنطلقات .

● الفصل الاول : وضع المجتمع اللبناني عشية الانتداب .

أ — اتجاهات التطور الاقتصادي :

١ — المعطيات الطبيعية : تعارض بين مناطق مغلقة (يشكل الجبل حاجزا لها) وبين مناطق منفتحة (سهول) .

٢ — الزراعة : كثيرة التنوع من حيث المناطق والانتاج ، مما ولد تعارضا بين مناطق غنية في الساحل والجبل ومناطق فقيرة في السهول من حيث نوعية المزروعات . بالاضافة الى تعارض اخر بين هذه المناطق من حيث نسبة الاراضي الصالحة للزراعة .

٣ — المدن : يلاحظ تعارض بين تمركز سكاني ريفي في الجبال ومديني في السهول .

٤ — دورات التبادل والنقل : تحول الفائض الزراعي الى فائض للتجارة وبروز الاسواق والمحطات كمراكز تبادل وسيطة .

٥ — الحرف والصناعة : تخصصت عائلات بعينها في القرى الكبرى بحرف معينة (ال مهاوج في بيت شباب ، في النجارة ..) دون أن تقطع صلاتها بالارض . هذه الصلة كانت مفقودة تماما بالنسبة للمختصين في صناعة جلود الاحصنة وادوات الاختصاص (العدة) في المدن الصغيرة ، وبالنسبة للتجار .. واستمر الحرفيون في المدن كمنتجين وتجار وبائعين متجولين وكانت الانتاجات المختلفة حصيلة عمل منزلي أو محترفات صغيرة يقوم به النساء والاطفال بصورة خاصة. وكان التقسيم المهني في المدن يتم على أساس الاحياء والنشاط العائلي يتوسع ضمن المجموعة الدينية العرقية (الاثنية) ومن النشاطات السائدة : الزيوت ، النسيج، وخيوط الحرير ، السجائر والنبيذ .. ويصعب علينا فصل الانتاج الصافي من المختلط (مختلط مع التجارة) وكانت مراكز الانتاج الاولى المفضلة في الجبل . وكانت الالات تشغل حيزا ضئيلا في الصناعة . أما الصناعات الكبرى فكانت أجنبية .

٦ — المبادلات مع الخارج ، النقل الحديث. المرفأ .

كان تحديث الطرق يتم بواسطة شركات اجنبية تحصل على أذونات عثمانية . وكانت سوريا تصدر من الموانيء اللبنانية انتاجا مصنعا ثم أكثر فاكثر انتاجا خاما ونصف مصنع ، وكانت تستورد بقيمة مضاعفة للتصدير (فحما ، وصباغة ..) . وكانت التجارة تشغل قسما كبيرا من السكان في تحميل البضائع وتنزيلها ، في المرفأ ، في السكك الحديدية .. انما خاصة في الوساطة التجارية .

هذا في الحين الذي اتجهت المدينة نحو التموين : حاجات أوروبية ، شركات أجنبية، مطابع ، سياحة ..

٧ — المناطق الاقتصادية والمبادرة : تحلقت حول المدن مناطق زراعية كانت الساحلية منها أهمها . وبرزت بيروت كمنطقة ذات امتيازات للنقل بالنسبة لسوريا والشرق الادنى . وتطورت بهذا الاتجاه بالنسبة للاجانب . « لم يكن على لبنان أن يحل مشاكل النمو انطلاقا من الحاجات الخاصة للبلد وامكانياته وانما كان عليه أن يتكيف لانماط من العلاقات الاقتصادية الداخلية لا يسيطر عليها محاولا أن يتكامل فيها . » وقد وجد الجبل في التصنيع مجالا وحلا للفائض السكاني .

ب — الطوائف الدينية :

تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية تأسست الطوائف . وكانت الارساليات الاجنبية مدعومة من قوى اجنبية . وكانت الطوائف كلها عربية وقد تطورت كل منها بشكل مختلف : فتمركز الموارنة في الارض وأقاموا علاقات مع الصليبيين واتجهت الاديرة نحو الاقطاعية .. أما الدروز والشيعة فتميزوا بعدم الثبات الجغرافي .. وكانت تتم تحالفات بين هذه الطوائف ضد الاجنبي : الموارنة والدروز ضد العثمانيين مثلا .. ولقد أدى التدخل الاوروبي سنة ١٨٤٠ واحداث ١٨٦٠ الى « لبنان » مستقل تحت سيطرة الغرب الرأسمالي . وكان نموه محدودا بموارده وخاصة بتبعيته للاجنبي واحتياجاته . من هنا تبرز برجوازية بيروتية ودمشقية تحطم الاطار القانوني العثماني للنشاط الاقتصادي شاقة طريقا وطنيا ..

ج — وضع وتنظيم العمل :

١ — الطبقات الاجتماعية ووضع العمل : في حقل الزراعة لم يعد المشاع موجودا بشكله البدائي . وظهر نظام المحاصصة مع عدم قدرة المشاع على الرد على متطلبات الجباية التي بدأت الدولة الناشئة تفرضها . عام ١٨٥٨ أعلن حق الملكية الخاصة في جبل لبنان مما أدى الى الاسراع في حركة تمركز الاراضي وسهل الثورة ضد الاقطاع . وفقد الكثير من صغار الفلاحين أراضيهم مما جعلهم يتحولون الى تكوين طبقة بروليتارية أو نصف بروليتارية ولم تستطع الحرف في تنوعاتها وتراتبها أن تقاوم تطور المنافسة والاذواق فانهارت وتحول الحرفيون الى مياومين . ولم تكن الصناعة متطورة ولم تكن مؤسساتها تتطلب عمالا اختصاصيين أي ثابتين وكانت أغلب هذه الصناعات في الريف وتستخدم يدا عاملة نسائية في أغلبها لم تقطع صلتها بالارض وكان معدل اجور هذا القطاع أكثر ارتفاعا من القطاعات الاخرى . وقد استخدمت التجارة غالبية العمال وكان الرأسماليون الاقوياء هم التجار الى جانب الشركات الاجنبية . ولم يتجه الى الصناعة سوى الجناح الضعيف منهم . وكان العائلية والمناطقية والدين تشكل حواجز تحول دون وعي طبقي .

٢ — شروط وتشريع العمل — التنظيمات المهنية .

كانت عقود العمل شفهية . وكان قسم من الاجر يحتجز للتاكد من حضور العمال في الوقت المحدد . لم يكن هناك تعويض لحوادث العمل او الاغلاق كان يتم العمل يوما كاملا وفي أبنية غير صحية ولم تكن هناك اجازات للنساء الحاملات أو حدود لسن الاطفال ، أما النزاعات فكانت تحل عن طريق المختار أو ممثل القبيلة أو رجل الدين أو رؤساء المهنة (رئيس أو شيخ) .

وان لم تكن هناك قبل الحرب الاولى أي نقابة فأن جمعيات قد ظهرت في مهن غير معرضة للتنافس . وتتطلب مياومين . الجمعية الوحيدة قبل الحرب كانت جمعية عمال المطابع مع أرباب عملهم .

● الفصل الثاني : احتلال الحلفاء والانتداب الفرنسي .

أ — الاسباب : كانت الاسباب اقتصادية ومحورها مصر . وقد أثار الفضح البلشفي للمخططات القيصرية السرية انفعالا وطنيا خاصة في مصر ، وشدد من المقاومة العربية. أما فرنسا فقد اعتمدت على التجار اللبنانيين والسوريين ، وعلى رجال الدين ، لتحمي سيطرتها .

ب — مجالات المبادرة المحلية في اطار الانتداب :

نظم في مؤتمر مرسيليا خط التسرب الفرنسي الى المنطقة :

وبدأت عملية تمدين بيروت لتقوم بدورها الوسيطي بين أوروبا وسوريا وشق طرق مواصلات مختلفة واقامة معارض وغرف تجارة لايجاد سوق للانتاج والرساميل الفرنسية .

وفي الداخل كانت تتفاقم أزمة قوامها المجاعة والبطالة وارتفاع الاسعار وجمود الصناعة والتجارة ..

بعد الحرب نشط تجار أغنياء لدفع الاقتصاد اللبناني ولم يهتموا بغير التجارة والترانزيت والالتزامات العامة . وقد حد الانتداب الفرنسي من المبادرة السياسية المحلية وقد سمح هذا الوضع للموارنة المدعومين من التجار والارمن بالمطالبة بالحدود الحالية للبلاد بينما كان طابع الحركة الوطنية سورية .

لم يطبق أي مبدأ أو اتفاق « لمنظمة العمل العالمي » في البلدان تحت الانتداب الفرنسي . وسنة ١٩٢١ ظهر « حزب العمل» كأول اتحاد عمالي عام .

القسم الثاني :

من التجارب الاولى الى التكون والشرعية الفعلية .

● الفصل الاول : من حزب العمل الى النقابة العمالية (١٩١٩ — ١٩٢٦) :

أ — حزب العمل : في أول أيار ١٩٢١ أسس « حزب العمال العام في لبنان الكبير » محل اتحاد العمال العام الذي أسس ١٩١٩ . الذي كان خاضعا للانتداب . وكانت اهدافه الاساسية تحسين الاوضاع المعيشية للعمال بواسطة التعاون بين العمال وأرباب العمل وبين الحزب والحكومة . كانت لجنته التنفيذية مؤلفة من محامين ووجهاء .. بسبب النظام الانتسابي المتميز (٥ ليرات انتساب عضو الحزب . ١٥ ليرة انتساب عضو اللجنة) . كانت « العمال » مجلة الحزب يملكها سجيع الاسمر الذي كان يرئس تحريرها وينتمي الى اللجنة التأسيسية لنقابة الطهاة .

لقد كان هذا الحزب مجرد حزب انتخابي لم يستطع أن يتمركز بطريقة جيدة أو أن يقود نضالات العمال . اذ أن الاضراب الوحيد والفاشل الذي جرى قبل الحرب تم قبل ظهور هذا الحزب عام ١٩٢٠ ورغم ان الحزب لم يلق أي اضطهاد من قبل الانتداب أو أية منافسة فانه انهار بفعل تناقضاته الداخلية بعد أن تركه العديد من الجمعيات المنتسبة اليه .

ب — ردات الفعل ضد حزب العمل :

كانت أكثر ردود الفعل التي ظهرت مزايدات ديماغوجية .

١ — التيار الشعبوي : ظهر سنة ١٩٢٢ في زحلة عبر جريدة « الصحافي التائه صحيفة العمال والبؤساء » . وكانت لسان حال اتجاه انساني رومنطيقي يتطلع نحو الاشتراكية ويرفع المطالب دون أن يطرح مشكلة الحزب والسلطة . ويمكن تلخيص برنامجه بالشعارات التالية : الاسبوع الانكليزي . قسم من الانتاج للعمال . التقاعد والتامين .

٢ — نقابة عمال زحلة : عام ١٩٢٣ أسسها رشيد سويد وكانت جريدتها « زحلة الفتاة » . وكان الطابع العام لعمل النقابة هو الطابع التثقيفي وكانت ترفع شعارات الحرية والاخوة المسيحية — الاسلامية والعروبة ..

٣ — محصلة هذه التجارب :

كانت كلمة « عامل » تستعمل بالمعنى الواسع . وكان يفهم تناقض المصالح على انه تناقض بين فقراء وأغنياء . وكانت الحركة النقابية « حركة شرعية . كانت في الاساس اصلاحية » ولم تتعرض للانتداب . وكانت تتابع تقاليد المؤسسات الدينية في العقود التي تقترحها بين العمال وأرباب العمل .

ورغم ما قدمته الحركة النقابية هذه على المستوى الثقافي للوعي العمالي لا يمكننا الحديث بعد عن تنظيم نقابي مستقل .

ج — المحاولات الاولى للتنظيم المستقل :

١ — نقابة عمال التبغ في بكفيا : عام ١٩٢٤ رخصت السلطات المنتدبة واللبنانية للنقابة العامة لعمال الدخان في لبنان التي أسسها عامل لبناني يدعى فؤاد شمالي كان قد طرد من مصر لاتهامه بالقيام بنشاط بولشفي وتعتبر هذه النقابة المحاولة الاولى للتنظيم العمالي المستقل .

٢ — الاممية الشيوعية وحزب الشعب : عام ١٩٢١ ولدت الاممية النقابية الحمراء المتفرعة عن الاممية الشيوعية (الكومنترن) واطلقت في عام ١٩٢٤ نداء الى العمال العرب للانتظام في نقابات . وقد لاقى الحزب الشيوعي الفلسطيني مصاعب في بناء نقابات مستقلة مقابل النقابات الصهيونية القائمة والمنتمية الى الاتحاد النقابي العالمي .

أما حزب الشعب اللبناني فقد ولد بعد اجتماعات قام بها جوزيف برجي مبعوث الاممية الشيوعية مع يوسف يزبك والعديد من المثقفين اللبنانيين . هذا الحزب هو نواة الحزب الشيوعي اللبناني . ولقد حاول الحصول على الشرعية برسالة بعث بها الى الحاكم حيث استعرض فيها الافكار الليبرالية للسنوات ١٩٢٢ — ١٩٢٤ وبدا أنه يكملها .

٣ — أول أيار ١٩٢٥ . دعا الحزب في الصحافة الى الاضراب في أول أيار والى التظاهرات من أجل :

— ٨ ساعات عمل و ٨ ساعات راحة ودراسة و ٨ ساعات نوم . مشيرا الى وضع اليد العاملة المواتي لذلك (اشتداد الطلب عليها) .

— الحد الادنى للاجور .

— نظام لحماية العمال .

— تعليم للاولاد وتعويضات للعمال في حالات طوارىء العمل والكهولة .

— منع العمل في الليل .

— تعميم المرسوم الذي أصدرته لجنة الاجور .

— القيام بمشاريع اقتصادية .

٤ — جريدة الانسانية : أسسها الحزب سنة ١٩٢٥ . وحفلت الجريدة بالمجادلات ضد حزب العمل وعمله النقابي كما عبرت عن نظرة حزب الشعب للنقابة من خلال فضحها للقوى النقابية المنقسمة على بعضها وفضح تواجد أكثر من نقابة واحدة لنفس المهنة (البناء والنجارين والخياطين) وتواجد أرباب العمل والعمال المشترك في نقابة واحدة وطابع النشاط الخيري المسيطر على نشاط النقابات . ولقد كانت الجريدة منفتحة على الحركة العمالية غير اللبنانية (عربيا وعالميا) غير أنها عطلت وهي في عددها السابع . ونشأت لجنة مختصة بالنضال ضد البطالة في الجبل .

٥ — نحو تأسيس لجنة التنظيم النقابي : شكل اندماج شبيبة سبارتكوس وهي مجموعة أرمنية بحزب الشعب توسعا للنواة الشيوعية وقد ارسلت الاممية الشيوعية «تيبير» مندوبا عنها ليشارك في أول لجنة مركزية تألفت . هكذا أصبح العمل النقابي جزءا من عمل حزب الشعب ولم يعد كما كان في البداية يشكل محور عمله . وقد احتلت الثورة السورية المنطلقة من جبل الدروز المكانة الاولى بالنسبة للحزب وفي ٢٠ تموز ١٩٢٥ يقوم الحزب بمظاهرات في وسط بيروت في سبيل الحد من تسلط مالكي البيوت اشترك فيها الاف المستأجرين وسقط فيها العديد من القتلى والجرحى . فاصدر بيانا قارن فيه بين العدوانية ضد الجماهير وقمع الثورة الدرزية ووجه نداء لمساندة الثورة والنضال ضد الامبريالية ، وقد فرغ الحزب بعض أعضائه لتأليف تنظيم نقابي متقدم لكن الشرطة قبضت على كبار القادة في كانون الاول ١٩٢٦ .

٦— بعض النتائج :

— ان السنوات الاولى للانتداب كانت سنوات التخبط والتجارب الاولى .

— التميز بين النقابة والحزب لم يكن واضحا .

— النقاش والتجارب الجديدة محصورة في المناطق الاكثر تطورا : بيروت ، زحلة ..

— لم يزل العامل اسير الانتماء الطائفي .

— جرت محاولات خارج بيروت (كمحاولة الاضراب التي قام بها عمال الدباغة في مشغرة على أثر قراءتهم معلومات عن اضراب عمال سكة الحديد لكن الاضراب فشل بعد محاولة اغتيال رجل مسيحي فكسر الاضراب ونادى أرباب العمل بالتضامن الطائفي) .

● الفصل الثاني : الاطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للنضالات المطلبية ١٩٢٦ — ١٩٣٣ . تتميز هذه الفترة بجهود الانتداب للاحتفاظ بوصايته وبجهود البرجوازية لتستفيد من الازمة العالمية ضد الحركة الاجتماعية .

أ — الاطار السياسي : ان الانتفاضات السورية دفعت المنتدب نحو استرجاع وضع مستقل شكليا للبنان بصيغة جمهورية مما يتيح له استمرار انتدابه على البلاد . كما أن الحركة الوطنية اللبنانية بالاضافة الى تصلب النضالات في فلسطين ادت بالمنتدب الى القيام باصلاحات دستورية في سبيل مركزة سلطته بيد رئيس الجمهورية وكبار المفوضين على حساب سلطة مجلس النواب والحكومة .

ب — الاطار الاقتصادي : تمركزت الشركات الفرنسية في التجارة والبنوك واتجهت الصناعات اليدوية والحرف نحو الانحطاط وكانت الصناعة تتقدم ببطء وكان يجري توظيف الرأسمال اللبناني في التجارة والترانزيت ، المهمتين اللتين احتفظ بهما لبنان في المنطقة . مما أدى الى تحسين المرفأ والطرقات ووسائل النقل .. وقد كانت فرنسا من أول ممولي المشرق سنة ١٩٢٥ وكانت التصديرات الى فرنسا ذات أهمية في اطار اخضاع الاقتصاد اللبناني لبنية التبادل الكولونيالية أي تصدير المواد الخام واستيراد المواد المصنعة . وقد هدمت المستوردات الصناعة اليدوية المحلية واستفادت فرنسا من تبعية الليرة اللبنانية والسورية للفرنك .

وكانت المكننة ضعيفة والتموين محدودا وبدأ التجهيز الكهربائي بطفرة من التطور . وباستثناء طرابلس (بسبب أنابيب النفط) ركدت أعمال مرافىء المناطق في صيدا وصور خاسرة بذلك علاقتها داخل البلاد . وكان التسليف الزراعي في الريف يستعمل في سبيل أهداف سياسية .

وقد ظهرت الالات الزراعية المعفاة من ضريبة الجمرك في عكار وصيدا وصور . وكانت الزراعة أول قطاع تأثر بالازمة العالمية التي حالت حتى دون استفادة لبنان من عودة المغتربين فوظفت الرساميل الطائلة في قطاع البناء .

ادت الانتاجية الزراعية الضئيلة واعفاء الالات من الضريبة الجمركية الى تشجيع الصناعة . هذه الصناعة التي كانت الازمة العالمية من عوامل ازدهارها تأثرت أيضا من نتائج هذه الازمة اذ أدى تخفيض قيمة السترلنغ الى اسعار كاسحة للقطنيات الانكليزية ، في نفس الوقت الذي انخفضت فيه أسعار الانتاجات الزراعية ولم تجد مصانع السجائر أسواق تصريف لانتاجها فتدهور الانتاج الوطني .

ج — وضع العمل : تميز تشغيل اليد العاملة باللااستقرار واتجهت المصانع بصورة متزايدة نحو التدهور بعد سنة ١٩٣٠ . فقط الطباعة والقطاع الفندقي والنقليات عرفت تزايدا في الطلب على اليد العاملة . لذا بقي عدد العمال في لبنان على حاله لكن وضع العمل ازداد سوءا لسببين : هجرة أرمنية وفلاحية من ناحية وقلة عدد العمال الاختصاصيين وأغلبية العمال الاميين من ناحية اخرى . أما أوضاع الاجور . فكانت كما يلي : كانت الاجور تدفع عينا في معامل الزيوت وكان أكثرية العمال يقبضون يوميا والاقلية منهم يقبضون بالمقاطعة كعمال الدنتيل والحرير والصابون . أما القبض الاسبوعي فقد بدأ يسود تدريجيا . أما قيمة الاجور فكانت غير ثابتة وقد انخفضت قيمة العملة بين ١٩١٤ و ١٩٢٨ بنسبة ٥٠ بالمئة وفي عام ١٩٢٩ — ١٩٣٠ انخفض غلاء المعيشة بين ١٠ و ٣٠ بالمئة فاعقبه انخفاض في الاجور ١٩٣١ — ١٩٣٢ يتراوح بين ٣٠ — ٥٠ بالمئة وخفضت الدولة بين ١٩٣٠ — ١٩٣١ ٢٠ بالمئة من معاشات الموظفين وكانت أكثر الاجور ارتفاعا تدفع في صناعات الخشب والمطابع والحلويات . وكان معدل عمل العامل ١٠ ساعات في النهار وفي بعض الدباغات ومانيفكتورات الدخان كان العامل يعمل ٨ ساعات في النهار . وكان مأجورو قطاع التجارة والبنوك هم الاكثر عددا والاكثر يسرا في الاجر .

د — تشريع العمل والجمعيات : في ١١ أيار عام ١٩٢٥ طالب حزب الشعب اصدار تشريع عمالي غير ان هذا التشريع لم يصدر نتيجة معارضة المنتدب والبرجوازية اللبنانية . ونتيجة الضغط العمالي وعدت السلطات باعداد تشريع ينظم عمل النساء والاولاد في مشاغل السجاد . غير أن السلطة لم تنفذ الوعد . ثم وعد المنتدب بدراسة شروط العمل وقام بها فعلا بين ١٩٢٧ — ١٩٣٠ . وقد لاحظت الدراسة أن الجمعيات تفجرت وتحولت الى نقابات فحد المنتدب من حرية الجمعيات باصداره قرارا غامضا يسهل له عملية تحطيمها .

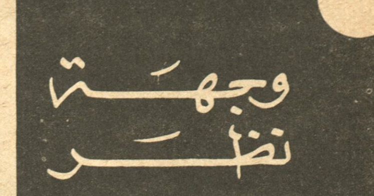
وفي ١٩٣٠ كان كل من يقوم بنشاط ثوري يحكم بالاشغال الشاقة .

وفي ١٩٣١ منعت جميع الاجتماعات العامة وصدر عام ١٩٣٢ مرسوم بملاحقة المنظمات وأصحاب الامكنة التي تجري فيها الاجتماعات الممنوعة .

لقد كان لبنان متخلفا بالنسبة لجيرانه في موضوع تشريع العمل .

وقد ظهر تيار اصلاحي من مثقفي البرجوازية اللبنانية مطالبا بتشريع للعمل وتنظيماته .

تطورت الحركة النقابية رغم جميع الضغوط التي واجهتها ، واستطاعت أن تفرض الاجتماع الاستثنائي للمجلس النيابي لاقرار قانون عقود العمل .



المقاومة والأسئلة المصيرية بعد أيلول

٣

نتابع في هذا العدد نشر فصل من كتاب « المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني — دراسة تحليلية لهجمة أيلول » الذي سيصدر قريبا عن مركز الابحاث وهذه هي الحلقة الاخيرة ::

غير أن أحداث أيلول (سبتمبر) وما تلاها لم تطرح المشكلة بحدة وتضع مسألة حلها على رأس جدول الاعمال فحسب ، بل زادتها تعقيدا أيضا . ذلك انه اذا كان انجاز استقلال المقاومة عن الانظمة العربية أساسيا من شروط التصدي الناجح لحل مشكلة التعدد ، فان فترة ما بعد أيلول (سبتمبر) شهدت فقدان المقاومة لجزء من حيز استقلالها عن الانظمة . فقد حاولت بعض المنظمات ، وعلى راسها فتح ، استغلال التعارض القائم بين موقف النظام الاردني وموقف دول الاتحاد الرباعي من المقاومة . ففي الوقت الذي يحاول فيه النظام الاردني اجتثاث المقاومة نهائيا ليتخلص من اخر اثار السلطة المزدوجة وليصبح « الممثل » الوحيد للفلسطينيين في أية تسوية سياسية قادمة وبذلك ينهي تماما امكانية خسارته للضفة الغربية كلها أو جلها في أي تغيير يحدث على خارطة المنطقة، ترى دول الاتحاد الرباعي ضرورة استمرار المقاومة للقيام بمهام ، مرحلية على الاقل ، تندرج تحت محاولات الضغط على اسرائيل للرضوخ للتسوية السلمية . وقد تجلت محاولة اطراف المقاومة هذه استغلال هذا التناقض في المجهود المبذولة لتقريب الشقة بين موقف المقاومة وموقف دول الاتحاد الرباعي بالقول انه ليس هناك تناقض جذري بين خط المقاومة القائل بتحرير فلسطين كاملة وخط دول الاتحاد الرباعي الذي يرمي الى تطبيق قرار مجلس الامن . وبالمقابل تحاول بعض المنظمات الاخرى (الجبهة الديمقراطية مثلا) التقارب مع المحور العربي الاخر : العراق والجزائر، في محاولة للتصدي لتقارب المنظمات الاولى مع دول الاتحاد الرباعي . ولا مناص من أن يؤدي ذلك الى خسارة المقاومة لحيز من استقلالها، فهو للمرة الاولى يربط منظمات لم ترتبط من قبل بانظمة عربية بعينها ، ويربط منظمات أخرى بانظمة عربية معينة في حين أنها كانت سابقا تقيم علاقات مع الانظمة العربية جميعا مما كان يمنحها مجالا للمناورة وبالتالي حيزا من الاستقلال . من جهة أخرى يهدد هذا الاستقطاب بزيادة تفتت قوى المقاومة ، فانها ستصبح ، اذا أخذت عملية الاستقطاب مداها، امتدادا مباشرا للمحاور العربية فتدخل بذلك لعبة الصراعات والنزاعات العربية .

انطلاقا من هذا التشخيص لمشكلة تفتت قوى المقاومة يمكن القول ان حل هذه المشكلة رهن بتوفر عوامل معينة ، على رأسها استقلال المقاومة عن الانظمة العربية دون أن يعني ذلك بالطبع الانقطاع عن الجماهير العربية ودون التأكيد المسبق على عدم جواز اي تعامل مع الانظمة واي استغلال لتناقضاتها ورفض امكانية القيام باي مساومة معها مهما كانت . ومن بين هذه العوامل التوصل الى اتفاق محدد على برنامج عمل سياسي يشكل برنامج الحد الادنى الذي يمكن الاتفاق عليه . لكن صياغة مثل هذا البرنامج مرهونة بدورها برسم استراتيجية صحيحة لا يمكن الا ان تقوم على تكامل النضالين الفلسطيني والعربي .

ب — مسألة تنظيم الميليشيا واعدادها

لقد قامت قوات الميليشيا خلال أحداث أيلول (سبتمبر) بدور بطولي عظيم ، فقدمت أروع التضحيات وأكثرها جسامة خاضت أعنف المعارك واقساها فضربت بذلك مثلا ناصعا على صلابة الجماهير وعبقريتها . ولكن ذلك كله لم يخف بعض العيوب التي اكتنفت تركيب الميليشيا وتدريبها . فقد بان واضحا أن اعداد الميليشيا غير كاف اطلاقا . فهناك أنواع من الاسلحة ، وعلى الاخص الاسلحة الفردية المضادة للدروع ، لم تتمكن الميليشيا من استخدامها استخداما جيدا لنقص التدريب . كما أن تدريب الميليشيا لم يكن بشكل عام يختلف اختلافا كبيرا عن تدريب المقاتلين في نوعيته وان كان اقل حنكة وأكثر بدائية . ومن هنا لم تكن الميليشيا مدربة تدريبا جيدا على استخدام المساتر (اطلاق النار والاصابة الجيدة من وراء الحواجز ، قواعد حماية الظهر ... الخ) وعلى قواعد حرب الشوارع ، ولكن كان لها من الامكانيات المادية ما يسمح لها بالتغلب على هذه العقبة، فاستخدمت اسلوب غزارة النيران والاقتحام بالمدرعات وقصف المناطق قصفا غزيرا قبل القيام باقتحامها وتطهيرها .

لم يكن هذا النقص في اعداد الميليشيا وتهيئتها أمرا لا علاقة له بالنهج السياسي للمقاومة ، بل كان نتيجة مباشرة لهذا النهج. فقد كانت المقاومة تركز جهودها على بناء قوى مقاتلة متفرغة ومحترفة الى هذا الحد أو ذاك. ويعود ذلك من جهة الى سيادة النزعة العسكرية في صفوف المقاومة ، ومن جهة اخرى الى عدم فهم الدور الذي تلعبه المنظمات الجماهيرية المسلحة المتطوعة في حماية ظهر العصابات وفي كونها احتياطيا تستمد منه العصابات قواها باستمرار ، وهذا ما أكده منظرو وممارسو حرب العصابات كافة . كما يعود من جهة ثالثة الى عدم ادراك حتمية انفجار العلاقة الصراعية بين المقاومة والنظام الاردني في وقت مبكر . لكن الصدامات المتتالية بين المقاومة والنظام ، اجبرت المقاومة بغير كبير حماسة أحيانا على البدء في تنظيم الميليشيا وتدريبها وتسليحها فبذلت في ذلك جهدا واضحا قبيل وبعد أزمة حزيران (يونيو) ١٩٧٠ . ولكن الفترة ما بين حزيران وأيلول (سبتمبر) كانت اقصر من أن تكون كافية لاتمام اعداد وتنظيم قوات الميليشيا فظلت هذه القوات ضعيفة التركيب حديثة التكوين بدائية التدريب . كما أن هذه الفترة كانت مليئة بالصدامات بين المقاومة والنظام ، فلم يكن يمضي اسبوع واحد دون صدامات فعلية أو دون أن تلوح نذر الصدام في الافق ، وعلى الرغم من ذلك اعطى مجالا لتصليب الميليشيا بالنار وتعميدها بالبارود ، الا انه لم يفسح مجالا كافيا لتنظيمها وتدريبها بصورة عقلانية . كذلك ظلت قوات الميليشيا تعاني ككل المنظمات الجماهيرية التي انشأتها المقاومة من نزعة عسكرية مسيطرة مع كل ما يلزم هذه النزعة من تحجر وتصلب وافتقار الى المرونة وكبت للمبادرات والمبادهات وتنمية للشخصيات القيادية للاعضاء . وبالطبع لم تفشل هذه العيوب في أن تكشف عن نفسها بشكل جلي واضح خلال معارك ايلول (سبتمبر) ، فكثيرا ما أدى عجز مجموعات الميليشيا عن اتخاذ قرارات حاسمة سريعة مبادرة ، حين تكون هذه القرارات ضرورة حيوية ملحة ، الى خسارة الكثير من المواقع .

ج — المقاومة والجماهير شرق — الاردنية

اوضحت احداث ايلول (سبتمبر) بما لا يقبل الشك أن النظام الاردني استطاع ان يحدث انقساما عاموديا بين الشعبين الشقيقين: الفلسطيني والاردني . واذا كنا في القسم الثاني من هذا الكتاب قد بينا الخطوط والاتجاهات الرئيسية التي سار عليها النظام في مخططه لتعبئة ابناء شرق الاردن ضد المقاومة الفلسطينية وأوضحنا طبيعة التركيب الاقتصادي — الاجتماعي الذي مكن النظام من النجاح في مخططه وبلوغ مقاصده ، فان ذلك لا يعفينا من تفحص علاقة المقاومة مع الجماهير شرق — الاردنية .

لقد كانت الجماهير شرق — الاردنية في المراحل الاولى من عمر العمل الفدائي متعاطفة معها ، ولا عجب في ذلك فهو الذي أيقظ في الامة العربية كلها الاحساس بالكرامة وهو الذي انتفض ليحمل السلاح ويذود عن الوطن وقت كانت الانظمة العربية تجرجر أذيال الخيبة والهزيمة والجماهير العربية مذهولة تحت وطأة الدوار الذي أصابتها به الهزيمة . أما في أيلول (سبتمبر) فقد وقفت الجماهير شرق — الاردنية بشكل عام الى جانب النظام وحملت السلاح ضد المقاومة ، ولم يقسرها النظام على ذلك قسرا ، فجماهير القرى التي شكلت فرق دفاع ذاتية ونصبت الكمائن وقطعت محاور الطرق ، ضمن المهمات التي أوكلها لها « الجيش الشعبي » أوضحت بما لا يطاله لبس أو غموض الى أي جانب تقف . وبين هذين الموقفين مسافة تتحمل المقاومة جزءا من مسؤولية دفع الجماهير شرق — الاردنية باتجاه قطعها .

لم يكن التعاطف الذي كانت الجماهير شرق — الاردنية تبديه تجاه المقاومة في المراحل الاولى يعني أن هذه الجماهير كانت في صف المقاومة سياسيا ووعيا ، فقد كان هذا التعاطف بدائيا لا يتعدى الشعور الوطني الغائم والحماسة المتذبذبة ، ولا يقطع أواصر الخضوع للايديولوجية المسيطرة ، وسيطرة زعماء القبائل والعشائر والارتباط بالنظام ومؤسساته . وكان ينبغي العمل على تعميق هذا التعاطف ونقله من صعيد الاحساس العفوي الى صعيد الوعي والفهم . خاصة وان المقاومة ونتائجها لا تتفق مباشرة وفي خط مستقيم مع المصالح الانية للجماهير شرق — الاردنية ، فاستمرار المقاومة يتطلب تضحيات جمة من جانب هذه الجماهير ويفرض عليها متطلبات قاسية ليس أقساها التقشف الاقتصادي ، بل يمكن القول أن المقاومة تتناقض مع المصالح الانية لهذه الجماهير فهو في النهاية يعني احتمال التعرض لغزو اسرائيلي وتقوض البنية الاقتصادية الاردنية المعتمدة على المساعدات الاجنبية . وقد رأت الجماهير الاردنية مثالا على ما يمكن أن تتوقعه اذا استمر العمل العسكري للمقاومة ضد العدو الاسرائيلي ، وذلك عندما أصبحت الغارات الجوية على منطقة الاغوار كثيفة ويومية بشكل حرم سكان الاغوار من ممارسة اعمالهم واضطر بعضهم الى النزوح . من هنا فان نقل هذا التعاطف الى صعيد الوعي ليس ممكنا بغير تبصير الجماهير بما سيحمله المستقبل لها من تحول جذري اذا ارتبطت بالمقاومة ، أي بكشف الفجوة بين قصور الوضع الحالي وبين آفاق الوضع المقبل ، وذلك لدفع الجماهير الى الدفاع عن مصالحها المقبلة لا عن مصالحها الراهنة .

بقلم : خليل الهندي

بدلا من ذلك اندفعت بعض أطراف المقاومة، وعلى رأسها فتح ، في محاولتها التأكيد على الشخصية الفلسطينية الى حد جعل الجماهير شرق — الاردنية مستلبة من المقاومة . وقد أدى ذلك مقرونا بشعار عدم التدخل في الوضع الاردني الى ممارسة على الصعيد الجماهيري خلقت انقطاعا فلسطينيا أردنيا ، ولعل أبرز مناحي هذه الممارسة خلق وتكوين منظمات جماهيرية فلسطينية بحتة كالنقابات والاتحادات العمالية ومؤسسات الخدمات الاجتماعية . ولم يجر التنبه لخطر هذا المنحى بالذات الا في وقت متأخر حين قرر المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في اب (أغسطس) ١٩٧٠ الغاء الاتحادات والنقابات الفلسطينية الصرفة . ولقد خلقت هذه الممارسات من جانب المقاومة وضعين متجاورين (فلسطيني وأردني) على أرض واحدة ولكنهما في النهاية لا يلتقيان ولا يتمازجان ولا يتواصلان أو يتكاملان ، بل العلاقة بينهما خارجية . وفي مقابل هذا الازدواج على الصعيد الجماهيري كان الازدواج على صعيد السلطة بين سلطة المقاومة وسلطة النظام ، فكان لا بد لهذا الوضع من أن يجعل السلطة الفلسطينية ممثلة للجماهير الفلسطينية فحسب، كي تصبح السلطة الاردنية « ممثلة » للجماهير شرق — الاردنية وان كانت لا تمثلها فعلا ومصلحة . وقد زاد الامر سوءا رفع بعض فصائل المقاومة (الجبهة الديمقراطية) لشعار « السلطة للمقاومة » . ذلك أن طرح شعار سياسي يجب أن يكون قائما على تحليل بنية مجتمع معين وتعيين التناقضات فيها وتحديد الحلقات الضعيفة التي يمكن للعمل الثوري أن يلعب دورا في تفجيرها ، وبدون ذلك يظل الشعار وسيلة « فضح » ، يظل تأكيدا لفظيا غير سياسي ، مما يؤدي بالعمل الثوري الى نتائج لم يكن يتوخاها عندما طرح الشعار السياسي المعني . ومن الواضح أن هذا هو الحال مع شعار « السلطة للمقاومة » ، فهذا الشعار الذي طرح قبيل أيلول (سبتمبر) غفل عن مدى العمق الذي وصلته عملية الانقسام الفلسطيني — الاردني ، ومن هنا بدا هذا الشعار للجماهير شرق — الاردنية وكأنه محاولة من جانب المقاومة الفلسطينية ، أي من جانب الفلسطينيين بشكل عام ، للاستيلاء على السلطة السياسية وبالتالي جعل الجماهير شرق — الاردنية خاضعة لسلطة الفلسطينيين .

كان الانقطاع الفلسطيني — الاردني هو الثغرة التي نفذ منها النظام ليشهر على المقاومة سلاحا حادا هو سلاح الحرب الاهلية وليجعل المقاومة تدخل صراعا لا تكون فيه خصما للنظام فحسب ، بل وخصما للجماهير شرق — الاردنية أيضا . ولقد كان يتوجب على المقاومة قبل أيلول (سبتمبر) أن تتحرك على طريق تمتين الوحدة الجماهيرية الفلسطينية — الاردنية . ذلك أنه اذا كان على المقاومة الفلسطينية أن تقيم استراتيجيتها العامة على أساس تكامل النضالين الفلسطيني والعربي ، فان عليها أن تقيم استراتيجيتها في الاردن على اساس وحدة نضال الجماهير الفلسطينية والاردنية ، وذلك للوضع الخاص للمقاومة الفلسطينية بالعلاقة مع الاردن . غير ان وحدة النضالين رهن بتبصير الجماهير الاردنية بمصالحها في المستقبل ، وهذا ما لا يتم باحداث نقلة في مستوى الوعي الجماهيري على المستوى الذهني فحسب ، كما حاولت بعض منظمات المقاومة في الممارسة ان تفعل (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية) ، بل يتم بخلق الظروف المادية التي من شأنها وحدها ان تشحذ وعي الجماهير . وهذه الظروف لا تخلقها الجماهير من تلقاء ذاتها ، بل يتوجب على الطليعة الثورية ان تخلقها بمراقبة ودراسة الوضع وتطوره واستخلاص الامكانات الكامنة فيه لدفعها باتجاه يناسب الهدف الثوري وفي الوقت ذاته تهيئة الجماهير لتقبل الظروف الجديدة عندما تنشأ . لقد كانت قدرة النظام الاردني على تعبئة الجماهير شرق — الاردنية مرتبطة بقدرته على استغلال واستثمار مصالح فعلية ثابتة في ارتباطها بالنظام أو في تناقضها مع المقاومة أو على الاقل تتناقض مع المقاومة على صعيد الامكان المادي ، (راجع الفصل المتعلق بحملة التعبئة التي قام بها النظام ضد المقاومة) ، ومن هنا لم يكن باستطاعة المقاومة ، ولا هي تستطيع في المرحلة الراهنة والمراحل القادمة ، التصدي للمشكلة الا بتحريك وتعبئة مصالح القوى الجماهيرية شرق — الاردنية المنسجمة مع الثورة الفلسطينية أن لم يكن على المدى القريب فعلى المدى المتوسط والمدى البعيد .

وهذا يتطلب بدوره دراسة جادة للواقع الاردني وللموقع الانتاجي الذي تحتله الطبقات المختلفة وعلاقتها بالنظام . ولكن ذلك لا يؤدي بنا بالضرورة الى التأكيد المسبق على ثورية العمال والفلاحين مثلا ، كما تفعل بعض منظمات المقاومة (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية) ، والاكتفاء بذلك التأكيد . ذلك أنه اذا كان للتأكيد على ثورية العمال في المجتمعات الصناعية والفلاحين في البلدان المتخلفة أي معنى ، فأن ذلك التأكيد يستمد صحته من كون هاتين الطبقتين تستمدان ثوريتهما من وضعهما في بنية المجتمع . فالطبقات لا تلعب دورا ثوريا أو مضادا للثورة لطبيعة أصيلة ثابتة كامنة فيها ، بل طبقا للموقع العياني الذي تحتله هذه الطبقة أو تلك ضمن بنية اجتماعية معقدة في مرحلة من مراحل تطورها . وهنا أهمية التحليل الاجتماعي الذي لا ينطلق من فرضيات مسبقة، فهو وحده الذي يسمح باكتشاف التناقضات التي يشكل تفجيرها في مجتمع محدد دفعا للثورة ونهوضا بها .

لا شك في أن التحليل الاجتماعي يسمح أيضا بتعيين القوى الاساسية للثورة الفلسطينية في النطاق الفلسطيني . ولكن ذلك لا يعني مرة أخرى الانطلاق من التأكيد المسبق على ثورية العمال والفلاحين أو اعتبار الفقر بمعناه الاخلاقي أساسا للثورية ومحكا لها ، كما أنه لا يعني أيضا وبالضرورة الانطلاق من المسألة الاجتماعية ، فالتناقضات الاجتماعية لا تملك قدرة تعبوية كبيرة ، وذلك بسبب توزع الفلسطينيين في بنى اجتماعية متعددة وعدم انتظامهم في بنية انتاجية موحدة تشكل مجتمعا محددا . وبالاضافة الى ذلك فان المواجهة الفلسطينية — الاسرائيلية ذات طابع وطني صارخ ، وهي تملك قدرة هائلة على تعبئة وتحريك الجماهير الفلسطينية لا لما تطرحه من ابعاد طبقية ، ولا لما يمكن أن تقدمه الثورة الفلسطينية من حلول لعمليات الاستغلال التي يرزح تحت وطأتها الكادحون الفلسطينيون ، بل بالدرجة الاولى لما لها من مضامين وطنية عامة . ولكن ذلك كله لا يعني انكار وجود الطبقات في النطاق الفلسطيني ، بل يعني فقط التأكيد على ما يملكه الجانب الوطني الغالب من المواجهة الفلسطينية — الاسرائيلية من قدرات تعبوية على صعيد الجماهير الفلسطينية وكذلك التأكيد على أن التحليل الاجتماعي يجب أن لا ينطلق من قسر بنية اجتماعية موحدة وهمية لا توجد الا في أذهان البعض على الواقع الحي للشعب الفلسطيني ، بل يجب أن ينطلق للكشف عن البنية الطبقية للفلسطينيين بالعلاقة مع البنى الاجتماعية العربية ، وتحليل البنى الاجتماعية العربية التي يعمل الفلسطينيون من ضمنها بالتنسيق مع القوى الثورية العربية . ويصبح التحليل الاجتماعي للوضع الاردني بالتحديد أمرا حاسما فعلا ، اذا تذكرنا أن تجربة المقاومة أثبتت أن قضية سلطة الحكم في الاردن تطرح نفسها على الثورة الفلسطينية بشكل مواز لقضية التحرير وأحيانا بشكل يتقدم عليها وان في الاردن أكبر تجمع فلسطيني وهذا التجمع يرتبط مع الاردنيين في بنية انتاجية واحدة .

كل ذلك يؤدي بنا الى النتيجة التالية : ان رسم استراتيجية صحيحة وخط سياسي صحيح للمقاومة تجاه الوضع الاردني وبالتالي تجاه القضية الفلسطينية ذاتها رهن بالاجابة على اسئلة من نوع : ما هي القوى التي يعتمد عليها النظام ؟ ما هي القوى التي يستطيع تعبئتها وتحريكها وعبر أية مصلحة ؟ ما هي القوى الجماهيرية الاردنية المنسجمة مع المقاومة الفلسطينية مصلحيا أن لم يكن على المستوى القريب فعلى المستوى المتوسط والبعيد ؟ هل هناك امكانية لربط المسألة الاجتماعية في الاردن بالمسألة الوطنية العامة ، وما هي نقاط الانطلاق الى ذلك ؟ هل هناك تعارضات ما بين الفلسطينيين وشرق الاردنيين ؟ ما هي هذه التعارضات ان وجدت ؟ كيف يمكن ضبطها كي لا تتحول الى تناقضات عدائية ، ومن ثم كيف يمكن حلها ؟ وواضح أن الاجابة على أسئلة من هذا النوع تفترض القيام بتحليل اجتماعي للوضع الاردني . وما دام رسم استراتيجية صحيحة للمقاومة رهن بالاجابة على أسئلة كهذه ، فاننا نستطيع القول أن التحليل الاجتماعي هو وحده الذي يسمح برسم استراتيجية صحيحة .

ما بعد أيلول

لقد حسمت معارك أيلول (سبتمبر) ازدواج السلطة في الاردن لصالح النظام الاردني ، وبعد ذلك جاءت حكومة وصفي التل لتقطف الثمار السياسية لانتصار النظام عسكريا . فاندفعت على طريق افتعال الاشتباكات والمعارك الجزئية مع المقاومة لتعمد بعد كل معركة واشتباك الى فرض شروط سياسية على المقاومة تؤدي الى اخراجها من منطقة تلو الاخرى من المناطق الاستراتيجية ومدينة تلو الاخرى من المدن المكتظة بجماهير المقاومة ، وأصبح واضحا أن النظام الاردني يشن حرب استنزاف على قوى المقاومة تقوم على توجيه ضربات سريعة لا تفسح مجالا للتدخل العربي أو تجعل تدخلا من هذا النوع عديم الفعالية ، لتجبر المقاومة بذلك على تقديم المزيد من التنازلات السياسية ولتحصر المقاومة في مواقع لا تستطيع منها جغرافيا وسياسيا التصدي لاي تحرك سياسي يقوم به النظام ، فما هي العوامل التي سمحت للنظام ان ينفذ خطته هذه بنجاح الى هذا الحد أو ذاك ؟

لا يملك الملاحظ المتتبع لمجريات الصراع بين النظام الاردني والمقاومة بعد ايلول الا أن يلاحظ التباين في الموقفين الاردني والعربي من المقاومة . فبينما يستمر النظام الاردني في تنفيذ مخططه لتصفية المقاومة واجتثاث آثارها ، تعمد الانظمة العربية الى الضغط على النظام الاردني ، ضمن الحدود التي يسمح بها التوازن العربي ، لمنع تصفية المقاومة تصفية شاملة . ويعود هذا التباين في الموقفين الى شعور الانظمة العربية بالحاجة الى المقاومة في الفترة الراهنة بعد أن تبين ان احتمالات الحل السلمي اضأل وابعد مما كان متوقعا . ولكن اذا كانت الانظمة العربية تستطيع اتخاذ هذا الموقف لان المقاومة بثقلها الاساسي ليست موجودة على ارضها وبالتالي لا تثير لها مشاكل مباشرة ، فان النظام الاردني لا يستطيع اتخاذ الموقف ذاته لان مجرد وجود المقاومة على أرضه يشكل تهديدا له ومشاركة له في السلطة والسيادة . كذلك فان احتمالات التسوية السياسية ذاتها التي تدفع بالانظمة العربية الى تفضيل بقاء المقاومة ، تدفع بالنظام الاردني الى محاولة القضاء عليها . ذلك أن بروز الفلسطينيين كقوة سياسية اجبر الاطراف المعنية على أخذهم بعين الاعتبار في حسابات التسوية السياسية . وأصبحت الاطراف العالمية والعربية تميل الى الاخذ بالرأي القائل أن أية تسوية سياسية يراد لها البقاء والاستمرار يجب أن تحل مشكلة الفلسطينيين، ويجب أن يكون الفلسطينيون جزءا منها . وقد أدى ذلك الى اطلاق التلميحات وأحيانا التصريحات بوجوب انشاء دولة للفلسطينيين وبدء محاولات جس النبض لاستمالة قوى فلسطينية من خارج المقاومة الى المشاريع المشبوهة من هذا القبيل ، كما جرت في بعض الاحيان محاولات لاستكشاف حدود موقف أطراف المقاومة المختلفة من قيام دولة كهذه . وعلى الرغم من اعلان المقاومة لرفضها القاطع الصريح لمشاريع الدولة الفلسطينية ، الا أن مجرد تفكير بعض القوى العالمية والعربية في أمر كهذا ، اثار حفيظة النظام الاردني الذي اعتبر ذلك بحق تهديدا لوجوده على أرض الضفتين او على الاقل خسارته للضفة الغربية . خاصة وأن احتمالات وقوف بعض الدول الغربية وأميركا بالتحديد الى جانب مشاريع كهذه بدت كبيرة ، مما كان يعني احتمال أن تعمد هذه الدول الى التضحية بالنظام الاردني الحليف في سبيل تأمين تسوية سياسية دائمة وثابتة في الشرق الاوسط تضمن المصالح الامبريالية على المدى البعيد .

من هنا لم يجد النظام الاردني امامه سوى التصدي للمقاومة . ذلك انه اذا كان ظهور المقاومة وتنامي قوتها وبروزها كممثلة للفلسطينيين هو الذي وضع النظام الاردني امام الاشكال وهو الذي دفع الى دخول الفلسطينيين كعنصر من عناصر الحسابات السياسية ، فان القضاء على المقاومة وعودة النظام الاردني « ممثلا » للفلسطينيين كفيل بحل هذا الاشكال ، وباقناع القوى الغربية المحليفة بأن النظام الاردني حليف يمكن الاعتماد عليه . لكن التصدي للمقاومة يهدد النظام الاردني بعزله على الصعيد العربي ، ولم يكن النظام الاردني ليقامر بعلاقاته مع الانظمة العربية الاخرى لولا انه يستطيع أن يركن الى الاعتماد على الدول الغربية ذاتها التي يود ان يبرهن لها على موثوقيته كحليف ، فهذه الدول على اية حال لا تستطيع ان تقف مكتوفة الايدي لترى النظام الاردني يتهاوى في وقت مبكر وقبل أن تتحول مصلحتها في سقوطه من صعيد الامكان الى صعيد الواقع الفعلي. كما أن النظام الاردني يعرف أن الانظمة العربية لا تستطيع أن تذهب في ضغطها عليه الى حدود بعيدة ، فهذه الانظمة لها مصلحة في بقاء النظام الاردني وبقائه شريكا في المجري وراء التسوية السلمية ، وهي كذلك لا تستطيع بفعل التوازنات العربية ان تتخذ منه موقفا حاسما فهو يستطيع استغلال لعبة التناقضات والمحاور العربية بما يضمن عدم عزلة كاملة وبما يضمن أن لا تقف الدول العربية « المتقدمة » موقفا صلبا منه خاصة وان هذه الدول تنتهج في المرحلة الراهنة سياسة التعايش مع المعسكر العربي الاخر وتجهد في الحفاظ على « وحدة الصف » العربي . غير أن هذه التوازنات وعلاقات القوى جميعا لا تسمح للنظام الاردني بالدخول دفعة واحدة في معركة شاملة مع المقاومة بهدف تصفيتها تصفية كاملة وبضربة واحدة ، لانه يخشى ان يدفع ذلك الجمهورية العربية المتحدة الى نسف التوازن العربي والسير باتجاه تسوية منفردة . ولو كان النظام الاردني يستطيع الوصول الى تسوية منفردة مع اسرائيل لانقض على المقاومة بهدف تصفيتها دفعة واحدة ، ولكنه يعلم ان اسرائيل ليست مهتمة بتسوية منفردة مع الاردن ، لان ذلك لا يحل مشكلة « الامن » الاسرائيلي الذي تمثل الجمهورية العربية المتحدة الخطر الرئيسي الذي يتهدده . ولكن هذا لا يمنع اسرائيل من التلويح بامكان الدخول في تسوية منفردة مع الاردن ، وذلك لاضعاف الموقف العربي ، والنظام الاردني بدوره يستخدم هذا التلويح لاجبار الانظمة العربية الاخرى على الابقاء على علاقات حسنة معه ، وهذا يعطيه بالتالي قدرا اكبر من حرية الحركة في مواجهة المقاومة .

في مواجهة مخطط النظام هذا ، برزت في المقاومة نزعتان . اولاهما تعمد الى التشديد المسبق والدائم على حتمية المواجهة بين المقاومة والنظام وبالتالي ضرورة تفجير الصراع مع النظام الان وفورا . ولكن اذا كان التشديد صحيحا مبدئيا ، وهو صحيح ، فانه لا يكفي وحده كي يرسم للمقاومة اطار وحدود ووجهة تحركها السياسي المطلوب خلال هذه المرحلة او تلك . تماما كما ان التشديد والتأكيد على التناقض بين رأس المال والعمل مثلا لا يعني القيام بالثورة الاجتماعية الان وفورا ولا يكفي بحد ذاته لتحديد الخط السياسي لمنظمة ثورية . ومن هنا لا بد من ان يتحدد خط المقاومة السياسي على اساس من ادراك شامل للظروف الداخلية والعربية والدولية وفهم لقوانين الصراع مع النظام وآليته وضوابطه .

وبالمقابل برزت نزعة اخرى تقوم على استخلاص بعض الدروس الخاطئة من احداث ايلول (سبتمبر) ، لتعمد اعتمادا عليها الى القول بضرورة كف المقاومة عن التصدي للنظام و « استفزازه » ، ولكن هذا القول يغفل عن أن العلاقة الصراعية بين المقاومة والنظام ليست مرهونة فحسب بالرغبات والمخططات الذاتية لحركة المقاومة ، وان هذه العلاقة قد تنفجر بصرف النظر عن هذه الرغبات والمخططات .

وليس وصول المقاومة الى دروس خاطئة عبر تجربة ايلول امرا مثيرا للدهشة ، ذلك انه عندما يقوم التاريخ بانعطاف مفاجيء قد تعجز حتى اكثر القيادات تقدما ولمدة زمنية قد تطول او تقصر عن استخلاص دروس هذا الانعطاف والتكيف مع الظروف الجديدة . غير أن تقصير هذه المدة مرتبط بفتح ابواب النقاش وطرح المسائل جميعها بوضوح وصراحة على أوسع نطاق . وهذا فحسب ما يدفعنا الى مناقشة ما نعتقد انه استخلاص خاطيء لدروس تجربة المقاومة .

المقاومة والدروس الخاطئة

لا شك ان الوصول الى دروس صحيحة من تجربة ايلول (سبتمبر) يعتمد الى حد بعيد على الوصول الى تفسير صحيح لانفجار الصراع . ومن هنا فان الغفلة عن حقيقة التناقض بين المقاومة والنظام الاردني وعن العوامل التي أدت الى انفجاره ، والتي بحثناها في هذا الكتاب ، لا بد وان تؤدي الى استنتاجات خاطئة لا مناص من ان تعكس نفسها على الممارسة. وأول هذه الاستنتاجات الخاطئة هو تفسير مجزرة ايلول على انها نتيجة مباشرة للموقف « المتطرف » الذي اخذته المقاومة تجاه النظام . ومن الواضح ان استنتاجا كهذا لا يطمس حقيقة التناقض قبل ايلول (سبتمبر) فحسب بل وبعده ايضا . وهذا لا يعني ان على المقاومة أن تتجنب محاكمة الشعارات والمواقف التي اتخذتها قبل ايلول ، ولكنه يعني فحسب ان هذه المحاكمة يجب ان تجري ضمن اطار

التحليل الشامل لمسيرة المقاومة وللتناقض بينها وبين النظام الاردني وعلاقاتها المحددة بالجماهير الفلسطينية والاردنية وعلاقاتها العربية والدولية . أما الحديث عن خطأ مواقف المقاومة وشعاراتها ، خارج هذا الاطار وبمعزل عنه ، فيؤدي الى وهم ان الصراع انفجر نتيجة لهذه المواقف وانه يمكن التعايش مع النظام دون عقبات اذا تخلت المقاومة عن « غلوائها » . وبديهي ان وهما كهذا يبرر الهرب من اتخاذ موقف سياسي واضح تجاه النظام ، ويترك المبادرة كل المبادرة له حاشرا المقاومة مرة اخرى في زاوية رد الفعل .

وكان من الطبيعي ان ينتهي هذا الموقف الى المناداة بتراجع المقاومة والى تطبيق هذا التراجع في الممارسة . ونحن هنا لا ننفي جواز وضرورة التراجع احيانا ، فالعمل الثوري لا يسير في خط مستقيم صاعد ابدا ، بل هو عرضة للانتكاسات والتراجعات والالتواءات . ولكن التراجع كي يصبح تراجعا ثوريا يجب ان يكون تراجعا منظما . اي تراجعا تكتيكيا مترافقا مع وضوح استراتيجي قائم على فهم كامل لطبيعة القوى وعلاقاتها وطبيعة المرحلة ، وفي ظل ترميم الثغرات البنوية التي يعاني منها تركيب المقاومة واعداد التنظيمات الجماهيرية والعسكرية على اسس وخطوط جديدة . كما يجب أن يترافق مع تعبئة جماهيرية واسعة تبين للجماهير اسباب التراجع وحدوده لئلا تصاب الجماهير بخيبة الامل ، بالاضافة الى ضرورة تعبئة الجماهير بفهم صحيح للعدو وعدم ابهات صورته في ذهنها بالحديث عن النوايا الحسنة والطيبة للنظام او القاء مسؤولية الاشتباكات والصدامات على اطراف في السلطة دون اخرى او القائها على طرف ثالث خفي ، كما يحدث احيانا . اضافة الى ذلك لا يتعارض التراجع مع تركيز القوى لشن هجوم سياسي على الخصم ، وفي هذه الحالة يجب أن توضع حدود واضحة للتراجع والامتناع عن الاتيان بما من شأنه أن يفقد المقاومة نقاط الارتكاز التي تحتاجها حاجة ماسة في اي صدام جديد مع النظام . وفي الاخير ينبغي ان يندرج هذا كله تحت اطار العمل لاسقاط النظام على المدى المتوسط ، كي يصبح بمقدور المقاومة الالتفات الى العدو الرئيسي والتفرغ له . فلا شك في ان تقلص حجم العمليات الفدائية ضد العدو الاسرائيلي بعد معارك ايلول (سبتمبر) وتدهور فاعلية المقاومة ، يثبت ان التصدي لمسألة السلطة في الاردن أمر مطروح موضوعيا على جدول اعمال المقاومة اذا ارادت ان تنتصر بل اذا ارادت أن تستمر وتعيش .

واذا كانت احداث ايلول قد اعادت الى رأس قائمة الاولويات مسالة تكامل النضالين العربي والفلسطيني ووحدة النضال الفلسطيني الاردني ، فان بعض اطراف المقاومة اتخذ موقفا يقوم على ضرورة الحفاظ على « النقاوة » الفلسطينية وعدم التدخل في الاوضاع الاردنية والابتعاد عن ملامسة الجماهير شرق — الاردنية . ويأخذ هذا المنطق مداه بتحميل المقاومة مسؤولية « استعداء » الجماهير شرق — الاردنية نتيجة للاخطاء المسلكية التي وقعت فيها المقاومة ، ليستخلص من ذلك أن على المقاومة الابتعاد عن هذه الجماهير وحصر عملها في النطاق العسكري البحت وترك المدن والنزول الى الاغوار . غير أن هذا المنطق لا يحل المشكلة ، او هو يحلها لغير صالح المقاومة ، ذلك ان الابقاء على الانقطاع الفلسطيني — الاردني ، وهذا ما ينتهي اليه هذا المنطق ، يبقي في يد النظام سلاحا حادا هو سلاح الحرب الاهلية ، كما يترك للنظام مجالا للسيادة المطلقة على مجال يخلو من تأثيرات المقاومة ، هو مجال الجماهير شرق — الاردنية ، فتصبح علاقتها به علاقة خارجية يستطيع النظام ان يحولها الى علاقة خارجية عدائية بسهولة . واذا كانت الاخطاء المسلكية قد ساهمت في ابتعاد الجماهير الاردنية عن المقاومة فان ذلك يجب ان يجري تلافيه بوضع الاسس الكفيلة بعدم تكرار الاخطاء المسلكية ، وليس بالافتراض ان اخطاء كهذه ملازمة ابدا لكل عمل جماهيري ولا بد بالتالي من التنكر للعمل الجماهيري . ومن ناحية اخرى اذا كانت منظمات المقاومة التي حاولت ربط النضال الوطني والنضال الاجتماعي قد فعلت ذلك بعيدا عن اي تحليل جدي لنمط الانتاج والقوى الاجتماعية في الأردن فانتهت احيانا حتى الى استعداء قطاعات من البورجوازية الصغيرة الاردنية والفلسطينية في المدن كان يمكن كسبها ، فان ذلك لا يستتبع التنكر لكل نضال اجتماعي بل يوجب اعادة هذا النضال الى اطاره الصحيح والبحث عن نقاط الالتقاء بينه وبين النضال الوطني .

وفي اطار علاقات المقاومة العربية ، لم تختلف الدروس الخاطئة المستخلصة كثيرا عن تلك التي استخلصت في النطاق الفلسطيني الاردني ، فجرى الحديث عن « تشنج » المقاومة تجاه القبول لمبادرة روجرز ، وان هذا التشنج ادى الى انقسام الجماهير وارفضاض بعضها من حول المقاومة وتوتير علاقات المقاومة بالانظمة العربية ، مما مكن النظام الاردني من استغلال الموقف الضعيف الذي وضعت المقاومة نفسها فيه . وينتهي هذا المنطق الى محاولة التوفيق بين موقف المقاومة في رفض الحلول السلمية وموقف الانظمة العربية التي تقبل بها . ومن الواضح أن هذا المنطق مغلوط ، فليس رفض المقاومة لمبادرة روجرز هو الذي اضعف موقفها ولكن قبول بعض الانظمة العربية لها هو الذي فعل . كذلك لا يمكن أن تؤدي محاولات التوفيق بين موقف المقاومة وموقف الدول العربية التي تقبل بالحلول السلمية الا الى تخلي المقاومة عن استراتيجيتها الخاصة بها فتصبح ملحقة بهذه الدول وعنصرا من عناصر استراتيجيتها ، وهذا ما سيجعل المقاومة جزءا من لعبة التوازن العربي ويؤدي بها في النهاية الى الدخول طرفا في التسوية السلمية وربما قبول الدولة الفلسطينية رغم أن المقاومة تنطلق من رفض مبدئي لها . غير أن ذلك كله لا يعني أن لا تحاول المقاومة استغلال التناقضات العربية لصالحها ، ولكن ذلك يجب أن يجري بالشروط التي تلائم المقاومة . ولن يؤدي التنازل عن هذه الشروط الى استغلال التناقضات العربية بشكل افضل ، بل العكس هو صحيح ، فالانظمة العربية التي تجد مصلحة لها في مساعدة المقاومة ستفعل ذلك طبقا لشروط المقاومة ، اما اذا رفضت هذه الشروط فذلك يعني انه ليست بها حاجة العلاقة مع المقاومة . وحينئذ يصبح تنازل المقاومة عن شروطها تعبيرا عن حاجة المقاومة للانظمة دون أن تقابل ذلك حاجة من جانب الانظمة للمقاومة . وبالتالي يصبح تنازل المقاومة عن شروطها قبولا منها لشروط الانظمة والتحاقا بها .

من ناحية اخرى يؤكد البعض على أن تفتت قوى المقاومة هو الذي ادى الى « الكارثة » . ولا شك ان التأكيد على الدور السلبي الذي لعبه التفتت صحيح ، وصحيح أيضا التأكيد على ضرورة توحيد المقاومة . ولكن الصورة التي يطرحها هذا البعض للوحدة هي مكمن الخطأ . فهؤلاء يقولون بضرورة حل التشكيلات العسكرية التابعة للمنظمات ووضعها تحت امرة قيادة عسكرية واحدة . ولكن هذا يتناسى ان الوحدة في الاساس وحدة سياسية ينبغي ان تقوم على برنامج سياسي مشترك وادراك جماعي للمهام المرحلية الملقاة على عاتق المقاومة . أما تركيز الاهتمام وقصره على مسالة توحيد القوات العسكرية فلن يؤدي الا الى سيادة النزعة العسكرية المحصنة على المقاومة وسيطرة الاجهزة العسكرية على القيادات السياسية .

لا شك في أن هذه الدروس الرئيسية الخاطئة التي استخلصت من تجربة ايلول ، فتحت المجال امام دروس خاطئة جزئية ناجمة عنها . ولذا فقد اصبح من الضروري الوقوف وقفة جادة امام التجربة بمجملها ، في محاولة لوضع خط سياسي واستراتيجي جديد قائم على ادراك عياني للظروف المحددة والتعيين الدقيق للاوليات والاهداف المرحلية . وبدون ذلك ، ستظل المقاومة اشبه بتلك الشخصية الاسطورية التي قضي عليها ان تقبع وسيف معلق بشعرة يجثم فوق رأسها ، هذا بالطبع الى أن تنقطع الشعرة .

رسائل

• رسالة من قارئ حول السياسة الخارجيّة للصين

لا تطمح هذه الرسالة الى أن تعطي جوابا قاطعا حول مسألة السياسة الخارجية الصينية . انها تهدف فقط الى المساهمة ببعض الايضاحات حول تحليل السياسة الخارجية للصين بصورة عامة ، وحول موقفها من بعض القضايا وخاصة موقفها من أحداث السودان الاخيرة . ومن هنا ترد على بعض التأكيدات الموجودة في رسالة سليمان نسيب (الحرية العدد ٥٨٣) .

ومثل هذا التحليل لا بد ان ينطلق من المعطيات الحقيقية لمبادىء التحليل الماركسي — اللينيني . فهو لا يستطيع ان يكون مجرد نتيجة لدمج بعض « الحيثيات » ، منتهيا الى « اكتشاف » الحل بقفزة سريعة . (لمجرد أن هذه الحيثيات ظاهرة) . في مثل هذا النوع من المناقشات : « موقف الصين من احداث السودان الاخيرة » مثلا سهل لان الموقف « موجود منذ زمن بعيد في سياسة الصين والتشيع لستالين » :

— وهكذا فان مواقف الصين الشعبية صيف ١٩٧١ تظل هي هي منذ ٢٢ عاما . فهي ليست اكثر من تكرار لموقف ايديولوجي وسياسي محدد : الستالينية !

— الصين الشعبية والماوية هما ستالينيان لان صين ١٩٦٠ « تشبه » الاتحاد السوفياتي عام ١٩١٨ .

— لان الصين تجابه عام ١٩٦٠ « نفس » الصعوبات التي واجهتها روسيا البولشفية عام ١٩١٨ ، فانها لن تستطيع الا ان تتبع تطورا مماثلا ، وان تتصرف كدولة كبرى مهمومة بقضايا الاستراتيجية بشكل اساسي .

يبقى شيء لم يذكره صاحب الرسالة . (وهذا وارد لديه بالطبع بشكل غير مباشر من خلال عبارة « الستالينية ») : السلطة في الصين بيد البيروقراطية ، (لان الصين عام ١٩٦٠ تساوي روسيا عام ١٩١٨) والماوية ليست سوى غطاء ايديولوجي لهذه البيروقراطية .

هل من الضروري تبيان استحالة مثل هذه التاكيدات ، التي تليق بمدافع فاشل عن نظرات عامة مثل التروتسكية التي لا تلم بالمواقف والتجارب بدقة .

ان اية محاولة لتحليل المواقف الخارجية للصين يجب أن تتحاشى منزلقين : الاول اعتبار الماوية تجديدا للستالينية وبالتالي تحديد السياسة الخارجية الصينية — التعايش السلمي ، المعلن عام ١٩٥٥ في باندونغ — كشبيه لسياسة التعايش السلمي التي تمارسها الادارة السوفياتية منذ ستالين ، حيث المساعدات وكل اشكال الدعم للحركات والقوى الثورية في العالم ، تاتي كوجه دعائي للسياسة الفعلية : « لدولة كبرى » ... هذه السياسة التي تظهر بوضوح حاليا .

والمنزلق الثاني هو التمسك بالمبادىء والخط العام للسياسة الخارجية للصين المرتكز على مجموعة أسس ثورية — الاممية البروليتارية ، وسياسة التعايش السلمي بين البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة (المبادىء الخمسة) — يعددها تحليل عن التناقضات وتطورها على المستوى العالمي .

ان التمسك بهذا الاطار العام ، وترتيب الموقف الصيني من الانقلاب التقدمي في السودان في صف « الشواذ » عن القاعدة ، كموقف غير مفهوم وغير مفسر . ينم برأينا عن انتهازية لا مراء فيها .

المنزلق الاول يقفز عن سلسلة من الحقائق تعارض بشكل جذري فكرة « المشابهة بين الماوية والستالينية » فهو يتجاهل الفارق الاساسي بين خط التعايش السلمي كما تفهمه الصين الشعبية ، وبين الخط العام للتعايش السلمي كما يدافع عنه الاتحاد السوفياتي .

— ان تجربة الحزب الشيوعي الصيني خلال كل فترة نضاله الثوري ، وتنظير ماوتسي تونغ له ، وبنيته التنظيمية القائمة على المركزية الديمقراطية في الداخل ، وعلى علاقات ديمقراطية عالية مع الجماهير . هذا الحزب اصبح ، منذ اعتلائه السلطة ، يمثل الوجه المعارض للحزب الستاليني ، من زاوية سياسية ، ايديولوجية وتنظيمية . فالاغناء العملي والنظري الذي قدمته التجربة الثورية الصينية للنضال الثوري في البلدان المتخلفة ، يشكل مصدرا للدينامية الثورية مناقضا بشكل جذري البيروقراطية ، والعقم السياسي والنظري الذي حملته السياسة الستالينية عبر الكومنترن ، من حيث التبعية المباشرة والمطلقة للخط السياسي الخارجي للاتحاد السوفياتي . اما الموقف الصيني فكان :

— التاكيد على قيادة الطبقة العاملة ، وحزبها الطليعي ، لمرحلة الثورة الوطنية — الديمقراطية .

— التاكيد على الاستقلال السياسي والايديولوجي والتنظيمي للطبقة العاملة ، بالنسبة لباقي القوى السياسية المتحالفة في هذه المرحلة .

— التاكيد على ضرورة الكفاح المسلح ، للقضاء على الجهاز العسكري الذي يحمي سلطة البرجوازية المتحالفة مع الامبريالية ، ولقطع الطريق على اية ردة مضادة للثورة . باختصار : تبني الحرب الشعبية والاعداد لها اعتمادا على كل القوى الثورية حليفة البروليتاريا (الفلاحين الفقراء) لتحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية .

— التاكيد على مبدأ « الاعتماد على القوى الذاتية » اي اعطاء الاولية للعمل السياسي والايديولوجي والتنظيمي بين الجماهير . فالحزب الثوري يعمل بناء على تحليل دقيق للبلد الذي يعيش فيه ، وهو يرتكز على العمل بين الجماهير ، وليس بالدرجة الاولى على الدعم الخارجي للبلدان الصديقة والحليفة ، او على اعتماد السياسة الخارجية للبلاد الصديقة .

يضاف الى هذه النقاط الاساسية في التجربة الصينية ما قدمته الثورة الثقافية من تحويل عميق في علاقات الانتاج ، ومن تصفية للقواعد المادية والايديولوجية للتحريفية والبيروقراطية ، وهكذا فالحديث عن تلاقي الصين والستالينية بعد الثورة الثقافية لا يمكن ان يخرج الا عن محاولة اثارة الغموض السياسي .

اما بالنسبة لخط التعايش السلمي بين البلدان ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، الذي يدعو اليه الصينيون ، فانه يرتكز على علاقة اساسية ، هي علاقة الدعم المتبادل بين سياسة التعايش السلمي (للبلدان الاشتراكية) وبين النضال الثوري للشعوب ضد الامبريالية وحلفائها . فالتعايش السلمي(1) يخدم تنمية قدرات البلاد الاشتراكية ، ويخفف من حدة السياسة العدوانية والحرب الامبريالية — سياسة متداخلة بطبيعتها — وهو يعتمد على تنمية قوى البلاد الاشتراكية ، وعلى الاستفادة من تناقضات المعسكر الامبريالي . ولكنه يرتكز ايضا الى نضال الشعوب المقهورة ضد الامبريالية في سبيل تحررها الوطني ، وعلى نضال البروليتاريا وكل العمال في البلاد الرأسمالية بصورة عامة .

لكن الامبريالية لا يمكنها « القبول » بسياسة التعايش مع الانظمة الاشتراكية الا اذا كانت مضطرة لذلك . وهنا فالمثل السوفياتي عام ١٩٢٠ واضح . لينين كان يقول : (المؤتمر التاسع للسوفيات) « يجب أن نتذكر دائما اننا على قيد شعرة من كل أنواع الغزو » .

فالنضال الثوري للشعوب ضد الامبريالية يهدف بصورة اساسية لاضعافها وهو بذلك ينشط عمل البلاد الاشتراكية لصالح التعايش السلمي بين البلاد ذات الانظمة المختلفة . فالسياسة الخارجية للصين ترتكز اذن الى كل العوامل الموجودة : قوة البلاد الاشتراكية . — بشكل اساسي قوتها الذاتية ، وديناميتها الثورية الداخلية التي تدخل كعنصر اساسي . — والنضال الثوري للشعوب ضد الامبريالية ، وللبروليتاريا ضد البرجوازية بصورة عامة ، والتناقضات داخل المعسكر الامبريالي ... أي أن هذه السياسة ترتكز الى تحليل للتناقضات على الصعيد العالمي ، يشير الى خصائص كل تناقض — الرئيسي ، الثانوي وطبيعة العنصر الاساسي — ويضع هذه التناقضات وعناصرها في المكان المناسب ، ضمن تحليل الموقف العالمي بشكل دقيق .

خط الصين والخط التحريفي

ان خط السياسة الخارجية هذا يتناقض مع الخط التحريفي للاتحاد السوفياتي في نقطتين اساسيتين :

١ — انها لا تفرض أولوياتها في السياسة الخارجية ، وبالطبع ، تعايشها السلمي مع البلدان ذات الانظمة المختلفة ، كخط عام للاحزاب البروليتارية والقوى الثورية ، داخل البلاد التي تعمل فيها . ان فرض مثل هذا الخط العام على الاحزاب الشيوعية البعيدة عن السلطة ، لا يمكنه أن يؤدي الا الى تكبيلها أمام العدوان الامبريالي وتحرك الرجعية . فعمل البلاد الاشتراكية من اجل سياسة التعايش السلمي ودعم ثورات الشعوب هما شيئان مختلفان كل الاختلاف . فالنضال الثوري للشعوب ، وسياسة الصين الخارجية ، ليسا في علاقة تبعية الواحد للاخر ، كما هي الحال في الاحزاب « الشيوعية » التحريفية ، التي عليها ان تعلق وتوفق خطها لمتطلبات السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي — والامثلة في المنطقة العربية كثيرة — . بالنسبة للصين هذه العلاقة تتخذ شكل « الجبهة الثورية » حيث تحتفظ كل قوة باستقلالها السياسي والاستراتيجي ، وتعتمد بالدرجة الاولى على قواها الذاتية ، اخذة بعين الاعتبار مكانها في لعبة التناقضات المحلية والمنطقية . فتلاقي الخطوط الثورية يتغلب على الخلافات الناتجة عن النمو المتفاوت للقوى الثورية . وهو لا بد أن يرتكز على الدقة الايديولوجية للماركسية — اللينينية نظرية الحركة الشيوعية العالمية ، وبناء المجتمع الشيوعي . وعلى وجود العدو المشترك : الامبريالية والرجعية العالمية — وقد اضاف الصينيون منذ ثلاث سنوات « الامبريالية الاشتراكية » السوفياتية . ودراسة العلاقات بين بكين ، هانوي وبيونغ — يونغ وبين المجبهات الثورية الثلاث (فيتنام الجنوبية ، كمبوديا واللاووس) في الشرق الاقصى ، وخاصة في هذه المرحلة بالنسبة للمنطقة ، لا بد ان توضح لنا بشكل افضل مسألة « الجبهة الثورية » القائمة على اساس الاممية البروليتارية ، كما تحددها الصين .

٢ — أما النقطة الثانية في الخلاف بين خطي السياسة الخارجية فتتمثل في ان الاتحاد السوفياتي يفهم « نضاله » ضد الامبريالية الاميركية كأمر خاضع للتعقيدات الاقتصادية بين النظامين ، اي بين البلدين . أما الخط الصيني فيعطي الاولوية للنضال السياسي والايديولوجي . فاعطاء المفهوم الاقتصادي مكان الهيمنة ، يرتبط باقتصادية التحريفية السوفياتية وبالموقف السياسي — الاجتماعي داخل الاتحاد السوفياتي .

الموقف من السودان

يبدو انه من الممكن تفسير الموقف الصيني من السودان ، انطلاقا من هذه الاعتبارات العامة ، ومن متطلبات السياسة الخارجية الصينية وخاصة تحركها الدبلوماسي في سبيل دخولها المقبل الى الامم المتحدة ومجلس الامن ، وضمن اطار صراعها مع الاتحاد السوفياتي لكسب مواقعه .

الا ان عددا من الوقائع تقف ضد هذا التفسير من جانبنا . وبالدرجة الاولى خصائص انقلاب ١٩ تموز ، أي وجود الحزب الشيوعي السوداني في طليعة القوى الثورية لحركة هاشم العطا . وقد بينت « الحرية » الافاق التي كان بامكان الحركة ، لو نجحت ، ان تفتحها سواء على الصعيد الاجتماعي السوداني ، أو على صعيد المنطقة العربية (قلب التوازن الرجعي الحالي) فان تغيير مثل هذا التوازن يمكن أن يشكل فائدة جمة للقوى الثورية ، والصين من بينها ، لان هذا التوازن الرجعي يعكس ويغذي « التوازن » الاميركي — السوفياتي في المنطقة .

ثم أن وجود الحزب الشيوعي السوداني ، كان ضمانة لتطور الحركة باتجاه تقدمي . فالشجاعة السياسية والمغنى الايديولوجي للحزب السوداني ولسكرتيره العام ، بالرغم من بعض التلاقي مع بعض المفاهيم التحريفية ، بالاضافة الى ميزة الحزب كحزب جماهيري يجد جذوره العميقة في الواقع الاجتماعي والسياسي في البلاد . كل ذلك كان يعطي الحزب الشيوعي السوداني الطاقة على ممارسة الخط الثوري الذي نادى به الماوية .

هل يمكن أن الصين تجاهلت كل هذه الوقائع الايجابية ، وأيدت حركة النميري المضادة حتى ولو كان هذا التأييد بالصمت علما بأن الرجعية السودانية ستضخمه أكثر مما هو — في سبيل تحركها الديبلوماسي وكسب مواقع الاتحاد السوفياتي ؟ ان التأييد الصيني لحركة النميري المضادة ، لا يمكن أن يقارن بدعمها — الصامت أيضا — للحكومة المركزية في الباكستان ، ضد حركة مجيب عبد الرحمن . وللحكومة السيلانية ضد الانتفاضة الداخلية : هذان الدعمان كانا يرتكزان على تحليل للتناقضات داخل المعسكر الامبريالي ، لا يريد قطع العلاقات بين الصين وهذين البلدين الواقعين على الحدود الهندية ، في سبيل حركات تتسم بغياب الطليعة البروليتارية القادرة على قيادتها .

يبدو أن الصراع الصيني — السوفياتي هو في أساس الموقف الصيني السلبي . فالعلاقات الوثيقة لحزب عبد الخالق محجوب مع موسكو ، ووجوده الدائم في اجتماعات الاحزاب الشيوعية الموالية لموسكو .

والهجوم الموجه من قبل محجوب ضد الحزب الشيوعي الصيني بمناسبة هذه الاجتماعات ، لها الاثر الاكبر في ما وصل اليه الموقف الصيني . اذا كانت هذه هي الحالة فلا بد من الاخذ بالحسبان صلابة المواقف الصينية بما يخص الصراع الصيني — السوفيتي ، وانعكاسات ذلك على الاحزاب والحركات الشيوعية في الخارج — العلاقات الصينية — الكوبية عام ١٩٦٦ — ٦٧ قبل التحول السوفياتي للكوبيين عام ١٩٦٨ تشكل مثلا اخر . — .

وهكذا فان الموقف الصيني المتحفظ تجاه الحزب الشيوعي السوداني ، كان لا يرى المحتوى الماركسي — اللينيني في العلاقات التي استعملت فيها بعض المفاهيم ذات الصبغة التحريفية ، ولا التطور الثوري الاكيد لممارسة الحزب تحت لفظية ومواقف تحريفية احيانا . ان الموقف الصيني هذا يشكل خطا سياسيا فادحا . فمن واجب الثوريين « ان يميزوا بوضوح بين الحقيقي والمزيف » (ماو : « حول الحل الصحيح » ...) . ومن هذا المبدأ بالذات لا بد من ادانة الموقف الصيني تجاه المجازر التي ارتكبت ضد أحد أكبر الاحزاب الشيوعية العربية . ولكن اعتبار هذا الخطأ بمثابة تناقض رئيسي بين اليسار الثوري العربي والصين ، ومعاملة هذا الخطأ كتناقض بيننا وبين اعدائنا لا يمكن أن يشير الا الى « انتهازية يسارية » — وهذا هو شأن الانتهازية اليمينية — .

مقابل الموقف الصيني الخاطيء ماذا كان موقف الاتحاد السوفياتي من الردة المضادة في السودان ؟ ماذا كان موقفه وموقف الاحزاب « الشيوعية » العربية أمام مجازر السودان ضد احد اقوى الاحزاب الشيوعية في العالم الثالث واكبر المدافعين عن المعسكر السوفياتي ؟ ان الموقف السوفياتي يجب ان يرى انطلاقا من صلاته الوثيقة بالسودان ومصر وسوريا . وهي صلات اقتصادية وسياسية وعسكرية لا تستطيع هذه البلدان الاستغناء عنها في مواجهة ازمتها الراهنة ، امام أوضاع القوة الاسرائيلية . ولم يغب التدخل المصري المباشر — ناهيك بتدخل عميل الاحتكارات البترولية ، معمر القذافي — والتدخل غير المباشر لسوريا ، التي تشكل الجبهة الشرقية للرجعية الجديدة ، لم يغب ذلك الا على الصحف السوفياتية و « السوفياتية المحلية » ولم يقم الاتحاد السوفياتي بأي ضغط أو تهديد بقطع العلاقات الدبلوماسية ، ولا استنكرت الاحزاب « الشيوعية » التحريفية العربية التدخل الثلاثي . بل انحصرت ردود فعل المعسكر السوفياتي (الاتحاد السوفياتي وملاحقه المحلية) باستنكار شكلي للاهانة التي لحقت بالقيم الانسانية على يد النميري المضلل !!

ان الموقف الانتهازي والاستسلامي امام الامبرياليين في المنطقة ، لصالح توازن اميركي — سوفياتي ، بات يخدم مصلحة الطرف الاول ، وكان لا بد له من أن يصطدم بالخط الثوري الذي أخذ يسلكه ، منذ عام ، الحزب الشيوعي السوداني (خلافه ومواقفه المبدئية من حكم النميري) . وانه لذو دلالة الا يتعرف الاتحاد السوفياتي والاحزاب التحريفية العربية على أنفسهم في قيادة الحزب الشيوعي السوداني ، كما أن تطور الاوضاع كان يتجه نحو ابراز التناقض بين خطهم وخط هذا الاخير . فلم يجدوا غير القيم الانسانية ، التي اهينت بذبح هذه القيادة ، يبنون عليها استنكارهم امام الجماهير العربية .

ونود أن نضيف ملاحظة قد تفتح باب النقاش : منذ ٣ سنوات (غزو تشيكوسلوفاكيا) والصين تحلل السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي انطلاقا من موضوعة « الاشتراكية — الامبريالية » . ويحلل لين بياو ، في تقريره للمؤتمر التاسع ، « الاشتراكية — الامبريالية السوفياتية » كالتالي :

ان الاتحاد السوفياتي : — يعزز من تقاربه مع الامبريالية الاميركية .

— يشدد من قمعه للنضالات الثورية للشعوب في مختلف البلدان .

— يعزز من سيطرته على بعض بلدان أوروبا الشرقية ومنغوليا الشعبية ومن استغلاله لها .

— ينازع الامبريالية الاميركية سيطرتها على الشرق الاوسط ومناطق اخرى .

— يضاعف من تهديداته العدوانية للصين .

اننا نعتقد أن اي تحليل للسياسة الخارجية الصينية يجب أن يحلل أولا بأول مضمون المقولات الصينية حول « الاشتراكية — الامبريالية السوفياتية » ويقارنها بواقع السياسة الخارجية (والداخلية) للاتحاد السوفياتي . وعلاقات الاتحاد السوفياتي بالمنطقة العربية وخاصة مع مصر) يمكن أن تلعب دورا مهما في تحديد موقف من هذه المسألة .

في الظرف الذي تدخل فيه الصين مجددا ضمن العلاقات الدولية بكل وزنها السياسي والثوري ، علينا أن نعني بتحليلها للتناقضات على الصعيد العالمي وخاصة تحليلها للتناقض الرئيسي وهو في نظرها التناقض بين الامبريالية الاميركية المتحالفة مع الاشتراكية — الامبريالية والشعوب والامم المقهورة .

---

١ — اعلن في باندونغ عام ١٩٥٥ ويرتكز على المبادىء الخمس التالية : عدم الاعتداء ، الاعتراف بالسيادة الوطنية ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، التبادل والفائدة المتبادلة والتعايش السلمي .



زيارة الملك فيصل للبنان : لقاء أطراف الاستغلال الأمبريالي وسيف الأمبريالية المرصّع

حين جمد العمل بالاتفاق التجاري بين لبنان والسعودية في تموز ١٩٦٩ اصيبت أوساط التصدير والاستيراد في لبنان بهلع شديد . فقد كان فائض الميزان التجاري بين البلدين يبلغ عام ١٩٦٧ مثلا ٩٧ مليونا من الليرات اللبنانية . وذلك لمصلحة التجارة اللبنانية . وكانت الصادرات اللبنانية الى السعودية تؤدي الى تصريف بعض المنتجات الزراعية وتغطي خاصة ما نسبته اربعون بالمائة من الانتاج الصناعي في لبنان . هكذا كانت السعودية تشكل السوق الاولى لصادرات لبنان .

أما الخلاف فقد برز مع تبني الحكام السعوديين لمشروع المصفاة الثالثة المنوي اقامتها الى الشمال من البترون .. كانت الشروط المجحفة التي تحكم التعامل بين الحكومة اللبنانية والمصفاتين القائمتين قد أدت خلال السنوات السابقة الى خسارة بالموازنة العامة تصل الى نحو ١٠٠ مليون ليرة . وكانت الحكومة السعودية مصرة على أن يتم التعامل بشروط مماثلة مع المصفاة الجديدة . هكذا وجدت الحكومة اللبنانية نفسها في حيص بيص . فهي من جهة تريد أن تراعي دخلها العام من عائدات المصفاة ، وهي من جهة اخرى لا تريد اغضاب الفيصل الذي أخذ يرعى بنفسه مشروع المصفاة ولا تريد اغضاب المصدرين اللبنانيين من الصناعيين واصحاب المزارع .

منذ ذلك الحين والدولة اللبنانية تجهد نفسها للخروج من هذه الورطة . وقد وظف العهد الجديد انفتاحه العربي للعثور على هذا المخرج .. وكانت زيارة صائب سلام الى السعودية في بداية هذه السنة وكانت دعوة الفيصل الى زيارة لبنان .. وطوال العامين الماضيين لم يحاول الحكم الفيصلي أن يقسو كثيرا على الرأسمالية اللبنانية . فاقتصر انخفاض حجم التبادل بين البلدين على بضعة ملايين . كانت السعودية تعلم ان في وسعها كسب الجولة بما تملكه من وسائل الضغط ، دون ان تتجاوز في ضغطها الفعلي حدود الحرد وهز العصا . ولا شك ان ثمة شروطا جديدة ، باتت اليوم تسعف المفاوضين اللبنانيين في موقفهم من الخلاف . فقد ادى تطور العلاقات بين شركات النفط والدول المصدرة له الى زيادة العائدات التي تجنيها هذه الاخيرة . كذلك ادت المعارك المتوالية بين الحكم السوري وشركتي التابلاين ونفط العراق الى تعديل شروط التعامل معهما على نحو تستفيد منه الدولة اللبنانية — بحكم قاعدة المساواة — دون أن تزج نفسها في معركة لا بد ان تعكر مزاج الشركتين وتفسد رضاهما على الاوساط الحاكمة . ثم ان الحكم اللبناني قد خضع منذ سنوات لرغبة السعودية في تلزيم اشغال المصفاة الجديدة الى شركة « بترومين » — السعودية شكلا الاميركية فعلا — بعد أن كان يرغب في افادة شركة النفط الفرنسية من هذا الالتزام . ولا ريب في أن وجهة الحكم الحالية في المنافسة الجزئية الدائرة بين السيطرتين — الاميركية والفرنسية — تكرس هذا الاختيار وتباركه . لهذا يبدو السبيل ممهدا أمام الاتفاق . فالسعودية تستطيع منح لبنان مزيدا من الفتات ، دون حدوث نقص في ما كانت تتوقعه من ارباح عام ١٩٦٩ .

في هذا السياق تاتي زيارة الملك فيصل لانهاء الازمة على نحو يرضي جميع الاطراف الداخلة فيها : فالمصدرون اللبنانيون يستطيعون بعد الان زيادة صادراتهم والدولة اللبنانية تستطيع مساواة المصفاة الثالثة بالمصفاتين القائمتين — من حيث نسبة العائدات وربما من حيث « المسايرة » المزمنة في جباية الضرائب ايضا . والملتزمون السعوديون ومن وراءهم من أبناء العائلة المالكة والشركات الاميركية ، يستطيعون الاطمئنان الى أرباحهم .. الاستغلال بخير اذن من جميع جوانبه ..

لكن زيارة الفيصل للبنان تندرج في سياق اخر .. فنجم الرجعية يرتفع في العالم العربي كله واطرافها لم يعودوا يتحرجون من اعلان نواياهم ولا من ارساء التعاون الكامل بينهم . وهدف التعاون واضح : خنق البذور الناشئة لحركة تحرر عربية جديدة .. والنظام الفيصلي يولي الحلقة اللبنانية من هذه البذور ، اهتماما خاصا منذ مدة ، ولا يخفي ضيقه بها .. فحين جاء روجرز الى الرياض .. وجد لزاما عليه ان يستفسر عما تعده له القوى الوطنية اللبنانية حين وصوله الى بيروت . ولا شك ان حكام الرياض كانوا « يتفهمون » هذا التخوف . بعد ذلك سرت انباء عن « طلب » قدمه سفير السعودية في لبنان الى السلطة لتتولى تصفية « الشيوعيين » — بالمعنى السعودي البالغ الاتساع — والتضييق على النشاط الثوري الفلسطيني ، على غرار ما فعله ملك الاردن !.. ولم يتردد الملك منذ أيام في الاشارة الى هذه الارادة « السامية » فتحدث عن « أصحاب المبادىء الهدامة » الذين بذروا « التفرقة .. والاتهامات والتخوين » في الصفوف العربية ، ونوه بوجود البعض من هؤلاء « المخربين » في لبنان ، قائلا ان محاولتهم « لم تستمر ولم تنجح » .. ولا حاجة الى الرجم بالغيب لادراك التحريض الذي يتضمنه هذا الكلام على الذين يعملون في لبنان من القوى الوطنية الفلسطينية واللبنانية . ولا ينفصل هذا الكلام عن المنحى الذي سعى مؤتمر جدة الى تكريسه : تصفية من يمكن تصفيته وتقييد من يمكن تقييده من منظمات المقاومة الفلسطينية .. ولا ينفصل ايضا عن تحالف الرجعيتين القديمة والجديدة ضد القوى المعادية للامبريالية في العالم العربي ..

★★★

بعد وصول الملك فيصل الى لبنان ذكرت الصحف انه قدم هدايا « رمزية » الى رؤساء الدولة الثلاثة . فكان نصيب رئيس الجمهورية سيفا مرصعا بالجواهر . وكان نصيب رئيسي المجلس والحكومة خنجرين مرصعين بجواهر اخرى .

والواقع أن الهدية « رمزية » حقا . فالجواهر تدل على ما يستطيع فيصل تقديمه للحكم اللبناني . والسيف والخنجران تشير الى ما يريده فيصل من هذا الحكم .

المقاومة والمصالحة أو قصة الحل السلمي مكررة

قصة الانظمة العربية مع الحل السلمي تتكرر — الان — في قضية المصالحة بين المقاومة والنظام الاردني . فالانظمة العربية المعنية بازالة اثار العدوان والمحتلة اراضيها كانت تلهث وراء التسوية السلمية ، تقدم التنازلات تلو التنازلات امام المتصلب الاسرائيلي الذي كان يصر على تفسيره الخاص لقرار مجلس الامن : الصلح والاستسلام الكامل واجراء تعديلات في الحدود . ومسيرة الحل السلمي تتكرر — الان — في مسيرة المصالحة التي بدأت بمؤتمر جدة . وانصار مؤتمر جدة في صفوف المقاومة — وهم القادة اليمينيون الذين جاهروا دائما بارتباطهم بالسعودية — يرددون ما كانت تقوله ابواق الدعاية العربية الرسمية عن الحل السلمي بانه « تكتيك » لكشف اسرائيل امام الرأي العام العالمي ولاخذ فرصة من الوقت للاستعداد ، يرددون — الان — بأن الموافقة على الذهاب الى مؤتمر جدة لم تكن الا « تكتيكا » لكشف النظام الاردني واحراجه امام الحكام العرب الذين توسطوا وطالبوا بالوساطة ، وانهم لم يذهبوا الى مؤتمر جده الا من أجل افشاله واظهار التعنت الاردني .

واذا كانت مسالة المصالحة لم تزل في بدايتها ، واذا كان مؤتمر جدة قد فشل حتى الان ولم تتحقق المصالحة ، فان ذلك يعود الى التصلب الاردني والشروط التي وضعها للمصالحة التي تؤدي الى استسلام المقاومة ، ووضعها تحت وصايته الكاملة .

فقد وافق وفد المقاومة على ورقة العمل المصرية السعودية (الشبيهة بقرار مجلس الامن) واعتبر أنها تنص على تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وعمان .

في البداية رفضت السلطة الاردنية ورقة العمل المصرية السعودية (تماما كما رفضت اسرائيل في البداية قرار مجلس الامن) وقال التل : « ان الزمن قد تجاوز الاتفاقيتين » . ولكن الحاح السعودية ومصر وسوريا على الوساطة ادى الى تغيير الموقف الاردني الذي اخذ يقول بالموافقة المبدئية على ورقة العمل السعودية المصرية ولكن بتفسيره الخاص . (تماما كما وافقت اسرائيل بالحاح من أميركا على قرار مجلس الامن ولكن بتفسيرها الخاص له) .

والتفسير الاردني لورقة العمل انتهى الى اصرار الوفد الاردني على اجراء مصالحة على طاولة مفاوضات في عمان بين الملك حسين وياسر عرفات (تماما كما تطالب اسرائيل بمفاوضات صلح مباشرة) .. ووجد وفد المقاومة في ذلك استسلاما واذلالا مقصودا لفرض الهزيمة كاملة على المقاومة ، فرفض هذا الطلب ، فعاد الوفد الاردني الى عمان ، وظل وفد المقاومة في جدة ينتظر على أمل عودة الوفد الاردني الا ان الاردن أصر على موقفه وفشل مؤتمر جدة . وكانت حصيلة الجولة الاولى من مسيرة المصالحة ان بدأ وفد المقاومة يتحدث عن ورقة العمل المصرية السعودية كمكسب للثورة يجب « النضال » من اجل تحقيقه (تماما كما اخذت الانظمة العربية تتحدث عن قرار مجلس الامن كمكسب يجب « النضال » من اجل تحقيقه) .

وبعد فشل مؤتمر جدة بدأ وفد المقاومة وانصار المصالحة يتوجهون الى السعودية كمنقذ لهم ، وكوسيط فعال للضغط على الاردن . وبدأ بعض قادة المقاومة يراهنون على الموقف السعودي للضغط على الاردن (تماما كما اخذ الحكام العرب يراهنون على الموقف الاميركي للضغط على اسرائيل) وبدأت السعودية تلعب دور الوسيط كاملا . وبدأ قادة المقاومة الرسميون يتوجهون لها ويمتدحون موقفها ويطالبونها باستمرار دورها من اجل انجاح المصالحة والضغط على الاردن ليلين موقفه . وقابل ياسر عرفات الملك فيصل في بيروت . ووعد الملك بان يجري وساطة جديدة لاستئناف المفاوضات بين الطرفين . ولم يخف الملك اراءه قبل هذه المقابلة ، فقد شن حملة على « الافكار الهدامة وعلى المخربين » ... ثم عاد بعد المقابلة ليصرح بأن السعودية ستستمر في بذل مساعيها لانجاح الوساطة — وتسوية الخلافات بين الاخوة العرب .

وهكذا سلم وفد المقاومة وقادتها الرسميون ، امرهم الى السعودية ، واعتبروا دورها الوسيط هو مفتاح ازالة اثار العدوان الاردني بعد معارك ايلول وجرش ، واصبحت المراهنة على الموقف السعودي هي الاساس في مواقف هؤلاء القادة ...

في رحلة المصالحة التي تلهث وراءها بعض قيادات المقاومة بدأ الموقف من النظام الاردني يفرز صفوف المقاومة بين المراهنين على المصالحة وبين المراهنين على استمرار الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني واستقلالها عن وصاية الانظمة العربية ، واصرارها على مسيرتها كطليعة لحركة التحرر العربية ضد الامبريالية والصهيونية وتواطؤ الرجعية معها واستسلام الانظمة « التقدمية » امامها !



■ عرض كتاب ■
الحركة النقابية في لبنان ١٩١٩ - ١٩٤٦

AL-HOURRIAH - No. 588 - 11 - 10 - 1971 - BEYROUTH ● بيروت - ١١ - ١٠ - ١٩٧١ - العدد ٥٨٨ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق. ل.



بعد نقاط ابا ايبان الخمس
الموقف المصري
بين استئناف حرب الاستنزاف وتمديد عام الحسم

الغاء المرسوم ١٩٤٣
مسرحيّة الليبرالية اللبنانية تغطي احتكار التجار على حساب الجماهير

مؤتمر الكتائب اللبنانية
فكر اليمين المهتري وحزب المتجدد وهاجس الانتخابات

الانتخابات في فيتنام الجنوبيّة مسمار جديد في تابوت سياسة "الفتنمة"